



مجلة التجارة والتمويل

[/https://caf.journals.ekb.eg](https://caf.journals.ekb.eg)

كلية التجارة – جامعة طنطا

العدد : الثاني

يونيو 2023

جودة الإفصاح عن المعلومات المستقبلية فى ظل الأنماط المختلفة
لهيكل الملكية- دليل ميدانى من وجهة نظر المحللين الماليين

دكتوراه

سوسن فوزى عساف

قسم المحاسبة- كلية التجارة- جامعة طنطا

sawsan.asaf@commerce.tanta.edu.eg

دكتوراه

هدى حميم عيسى

قسم المحاسبة- كلية التجارة- جامعة طنطا

hoda.eisa@commerce.tanta.edu.eg

جودة الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في ظل الأنماط المختلفة لهيكل الملكية - دليل ميدانى من وجهة نظر المحللين الماليين

الملخص

استهدف البحث تحليل مدى تأثير الأنماط المختلفة لهيكل الملكية في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية ممثلاً في أربع أنواع من الملكية (الملكية المؤسسية، الملكية الحكومية، الملكية العائلية، الملكية الإدارية) على خصائص جودة الإفصاح عن المعلومات المستقبلية من خلال وجهه نظر المحللين الماليين.

ولتحقيق هدف البحث اعتمدت الدراسة على المنهج الإيجابي بغرض تحليل الدراسات السابقة وإشتقاق فروض البحث والتنبؤ بشكل العلاقة بين الأنماط المختلفة من هيكل الملكية، وبين توافر خصائص الجودة في المعلومات المستقبلية التي يتم الإفصاح عنها إختيارياً.

تم اختبار ثمانى فروض رئيسية تتعلق بالعلاقة بين كل من نمط هيكل الملكية المؤسسية والملكية الحكومية والملكية العائلية والملكية الإدارية مع الخاصيتين الأساسيتين لجودة المعلومات (الملاءمة والتمثيل الصادق) في المعلومات المستقبلية المفصح عنها إختيارياً، وجاءت نتائج التحليل الإحصائى بقبول فروض البحث.

وأشارت النتائج الإجمالية إلى إثبات العلاقة الإيجابية لأنماط الملكية الثلاثة المؤسسية والحكومية والعائلية مع خاصيتى الملاءمة والتمثيل الصادق للمعلومات المستقبلية المفصح عنها إختيارياً كما تبين وجود علاقة سلبية ضعيفة بين نمط الملكية الإدارية وخاصة الملاءمة للمعلومات المستقبلية، وعدم وجود علاقة إحصائية بين نمط الملكية الإدارية وخاصة التمثيل الصادق للمعلومات المستقبلية.

ونظراً لمحددات البحث يمكن أن تركز البحوث المستقبلية على تقديم إطار أو مؤشر مقترح يمكن من خلاله تقييم الإفصاح الإختيارى عن المعلومات المستقبلية في الشركات المسجلة بالبورصة المصرية أو بالأحرى تحديد بنود المعلومات المستقبلية التي ينبغى الإفصاح عنها.

الكلمات المفتاحية (الدالية): الملكية الحكومية، الملكية المؤسسية، الملكية العائلية، الملكية الإدارية، المعلومات المستقبلية، المحللين الماليين.

Quality of Disclosure of Forward-looking Information under Different Ownership Structure Patterns - Evidence from Financial Analysts' point of View

Abstract:

The research was aimed at analyzing the impact of different types of ownership structure in non-financial companies listed on the Egyptian Stock Exchange represented in four types of ownership (institutional, government, family and administrative ownership) on the quality characteristics of the disclosure of forward-looking information through the point of view of financial analysts.

To achieve the objective of research, the study relied on a positive approach for the purpose of analyzing previous studies, deriving research assumptions and predicting the relationship between different types of ownership structure and the availability of quality characteristics in optionally disclosed forward-looking information.

Eight major hypotheses regarding the relationship between institutional ownership, government ownership, family ownership, and administrative ownership with the two basic characteristics of information quality (relevance and faithful representation) were tested in optionally disclosed forward-looking information, and the results of the statistical analysis were accepted for research assignments.

The overall results indicated that the positive relationship of the three institutional, governmental and familial ownership patterns with the relevance and faithful representation of the forward-looking voluntarily disclosed information has been demonstrated, as has a weak negative relationship between the pattern of administrative ownership and the relevance of forward-looking information, and the absence of a statistical relationship between the pattern of administrative ownership and the characteristic of faithful representation of forward-looking information.

Given the research limits, future research could focus on providing a suggested framework or index by which to assess the optional disclosure of forward-looking information in listed companies, or rather to determine the items of forward-looking information that should be disclosed.

Keywords: Management ownership, Family ownership, Institutional ownership, State ownership, Forward-looking Information, Financial analysts.

مقدمة:

تزايد الإهتمام فى السنوات الأخيرة وبخاصة فى ظل ارتفاع عدم التأكد المصاحب لانتشار فيروس كورونا بالإفصاح عن المعلومات المستقبلية بما تشمله من معلومات مالية ومعلومات غير مالية، فمثلاً بالإضافة إلى التنبؤات المالية المتمثلة فى الأرباح والتدفقات النقدية المتوقعة هناك معلومات أخرى غير مالية مثل أهداف الإدارة وخططها، المخاطر المتوقعة، الأداء المتوقع للشركة. ولا شك أن الشركات تتعرض للعديد من التغيرات والضغوط المحيطة كظروف المنافسة والتقلبات الإقتصادية والسياسية فإذا أفصحت الإدارة اختياريًا عن معلومات مستقبلية فإن ذلك قد ينبع من دوافع الإدارة نحو تحسين صورة الشركة فى نظر متخذى القرار وإعطائهم نظرة تفاعلية عن مستقبل الشركة وأدائها المالى أو قد تخفى الإدارة دوافع أخرى لتعظيم منافعها الذاتية غير عابئة بالأطراف الأخرى ذات المصلحة فى الشركة.

ويرتبط جودة القرار الاستثمارى بجودة المعلومات المنشورة التى يمكن الإعتماد عليها فى التنبؤ بأداء الشركة مستقبلاً، وتشكل المعلومات المستقبلية جزءاً هاماً من عملية إتخاذ القرار الاستثمارى إذا اطمئن المحللين المالىين إلى جودتها، كما قد يشكل نمط هيكل الملكية للشركة أحد المحددات التى يحكم من خلالها المحللين المالىين على جودة المعلومات المستقبلية، ومن ثم الإعتماد عليها فى تنبؤاتهم عند اتخاذ القرار الاستثمارى.

مشكلة البحث:

يُعتبر الإفصاح عن المعلومات المستقبلية أحد الموضوعات الجديدة بالبحث فهى تمثل أحد السبل لتخفيض عدم تماثل المعلومات بين إدارة الشركة وأصحاب المصالح فيها (Aljifri & Hussainey, 2007)، وقد زاد الطلب على المعلومات المستقبلية فى الوقت الحاضر سواء من إدارة الشركة ذاتها أو من أصحاب المصالح كالملاك والمحللين المالىين والجهات المانحة للائتمان وبعض الوكالات الحكومية والجمهور بشكل عام حيث يتم استخدام المعلومات المالية المستقبلية فى العديد من المجالات، بدءًا من اعتماد المحللين المالىين عليها فى تنبؤاتهم عند اتخاذ القرار والتسهيلات التى قد تطلبها الإدارة للحصول على قروض من البنوك وحتى استخدام هذه المعلومات فى الخطط المستقبلية قصيرة الأجل والخطط طويلة الأجل وقرارات التوسعات الرأسمالية فى الشركة (سبسى، ٢٠١١).

ويثار التساؤل حول مدى إمكانية استخدام الإدارة للإفصاح الإختياري عن المعلومات المستقبلية لتحقيق مصالحها الشخصية دون النظر لمصالح الأطراف الأخرى في الشركة وخاصة الملاك وهذا الموقف الإنتهازي من الإدارة يرفع من تكلفة الوكالة. ويعتبر هيكل الملكية أحد آليات حل مشكلة الوكالة وآلية رقابية من آليات حوكمة الشركات التي تسعى إلى دعم شفافية المعلومات إلا أن اختلاف تركيبة هذا الهيكل قد يؤثر على مدى اتفاق المصالح بين الملاك والإدارة، ومن ثم على أداء الشركة (الحناوى، ٢٠١٩؛ الشاهد، ٢٠١٨؛ حسن، ٢٠١٧؛ محروس، ٢٠١٧).

وتعتبر الأسواق المالية النامية مجالاً واضحاً للملكية المركزة سواء العائلية أو الحكومية ليظهر نوع مختلف من مشاكل الوكالة بين أصيل - أصيل حيث الفرصة سانحة لاستغلال الملاك الكبار لحقوق الأقلية بتواجدهم في مجلس الإدارة بحقوق تصويت وحقوق أرباح كما يشجع الإدارة على سلوك الإدارة السيئة للأرباح وهو ما يؤثر على جودة المعلومات المنشورة ويحيط الشك بالمعلومات المستقبلية (عفيفي، ٢٠١٣).

وقد تناول مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) سنة ١٩٨٠، وكذلك مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB, 2010) عدداً من الخصائص إذا توافرت في المعلومات المحاسبية فإنه يمكن وصف هذه المعلومات بالجودة، وقد اتفقا على أن الخاصيتين الرئيسيتين هما خاصية الملاءمة والتي يندرج تحتها عدداً من الخصائص الفرعية، وخاصية التمثيل الصادق للبيانات والتي يندرج تحتها أيضاً عدداً من الخصائص الفرعية، وعلى الرغم من تمتع المعلومات التاريخية (Backward-looking Information) بالموثوقية ووجود المستندات التي تؤيدها فإنها تفتقد جزئياً إلى الملاءمة من حيث إمكانية الإعتماد عليها في بناء القرار، وهو ما جعل المحللين الماليين يتطلعون إلى المعلومات المستقبلية التي يمكن الإعتماد عليها في تنبؤاتهم واتخاذ قراراتهم نظراً لما يبدو عليه الأمر من تمتع المعلومات المستقبلية بخاصية الملاءمة، فهل من وجهة نظر المحللين الماليين يمكن الشك في ذلك إذا اختلف نمط هيكل الملكية من شركة إلى أخرى؟

وبناءً على ما سبق تعتقد الباحثتان أن هيكل الملكية بأنماطه المختلفة من الناحية النظرية لا بد أن يضمن توافر خصائص جودة المعلومات في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية حتى يتحقق الغرض الذي تم إعدادها ونشرها من أجله. أما من الناحية العملية فإن الأمر يحتاج إلى دراسة آراء المحللين الماليين وتصوراتهم حول الدور الحوكمي الرقابي للإنماط المختلفة من هيكل الملكية، ومدى تأثير ذلك على جودة الإفصاح الإختياري عن المعلومات المستقبلية.

ويكمن الدافع من قيام الباحثين بإجراء هذا البحث، أنه في حدود علمهما، لا توجد دراسة مصرية تتناول دراسة تأثير هيكل الملكية على توافر خصائص جودة المعلومات من وجهة نظر المحللين الماليين في الإفصاح الاختياري عن المعلومات المستقبلية، وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة التي تقيس كم الإفصاح مثل دراسات المحتوى.

ومما سبق يمكن صياغة التساؤل الرئيسي للدراسة بالشكل التالي:

ما مدى تأثير هيكل الملكية بأنواعه المختلفة في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية على توافر خصائص جودة المعلومات في المعلومات المستقبلية المفصح عنها اختياريًا من وجهة نظر المحللين الماليين؟

وينبثق من هذا التساؤل الرئيسي عددًا من التساؤلات الفرعية:

- ١- ما هي المعلومات المستقبلية، وما أهميتها لمتخذى القرار الاستثماري، وما هي دوافع الإدارة في الإفصاح عنها؟
- ٢- ما هي الأنماط المختلفة من هيكل الملكية، وما هو دورها في تخفيض عدم تماثل المعلومات؟
- ٣- ما هي العلاقة بين الأنماط المختلفة لهيكل الملكية وبين تحقيق خصائص الجودة في المعلومات المستقبلية المنشورة؟

هدف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى استطلاع آراء المحللين الماليين في مصر حول وجود علاقة تأثيرية بين أنماط هيكل الملكية المختلفة في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة ومدى تحقق خصائص جودة المعلومات في الإفصاح الاختياري عن المعلومات المستقبلية.

ويمكن تقسيم الهدف الرئيسي إلى عددًا من الأهداف الفرعية تتمثل في:

- ١- التعرف على ماهية المعلومات المستقبلية وأهميتها لمتخذى القرار الاستثماري ودوافع الإدارة في الإفصاح عنها.
- ٢- توضيح الأنماط المختلفة من هيكل الملكية ودورها في تخفيض عدم تماثل المعلومات.
- ٣- تحليل العلاقة بين الأنماط المختلفة لهيكل الملكية وبين تحقيق الجودة في المعلومات المستقبلية المنشورة.

أهمية البحث

تتحدد أهمية البحث في كل من الأهمية العلمية والأهمية العملية وذلك على النحو التالي:

الأهمية العلمية:

تحاول الدراسة تقديم تحليلاً شاملاً لدور الأنماط المختلفة من هيكل الملكية في تخفيض تكاليف الوكالة وعدم تماثل المعلومات من خلال دورها الرقابي والحوكمي وعلاقة ذلك بتوافر خصائص جودة المعلومات في المعلومات المستقبلية، ومن ثم قد تسهم نتائج الدراسة في زيادة الاهتمام بتحسين الإفصاح الإختياري عن المعلومات المستقبلية كما أن النتائج قد تشير إلى توافر خاصية دون أخرى من خصائص الجودة وارتباط ذلك بنمط هيكل ملكية معين.

الأهمية العملية:

تعتبر المعلومات الجيدة هي الركيزة الأساسية لترشيد القرار الاستثماري، ومن ثم رفع كفاءة سوق المال، والتوزيع العادل للموارد الإقتصادية، ويمثل الإفصاح الإختياري عن المعلومات المستقبلية مطلباً متزايداً من المحللين الماليين يمكن الاعتماد عليه في بناء توقعاتهم عن مستقبل الشركة بدلاً من اللجوء إلى الشائعات أو شراء المعلومات الداخلية من الأبواب الخفية، ومن ثم فإن هذه الدراسة تسهم في استقصاء آرائهم حول تقييم المعلومات المستقبلية بميزان الملاءمة في الوفاء بمتطلباتهم وتفتهم فيها في ظل أنماط مختلفة لهيكل الملكية في الشركات وهو ما قد يعطى مؤشراً حول استخدام المحللين الماليين للمعلومات المستقبلية المفصح عنها أو عدم الإلتفات إليها عند اتخاذ قراراتهم بالإستثمار في شركات دون أخرى.

منهج البحث

تعتمد الدراسة على المنهج الإيجابي الذي يناقش ويفسر ويتنبأ بالعلاقة بين الأنماط المختلفة من هيكل الملكية وبين توافر خصائص الجودة في المعلومات المستقبلية المفصح عنها اختياريًا حيث يتم استقراء الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة وتحليلها لاستنباط العلاقة التي يمكن أن تتوقعها الدراسة بين الأنماط المختلفة لهيكل الملكية في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية وبين مدى توافر خصائص جودة المعلومات في المعلومات المستقبلية ثم اشتقاق الفروض التي يتم اختبارها بعد استطلاع رأى المحللين الماليين فيها.

حدود البحث

- تقتصر الدراسة على استقصاء آراء المحللين الماليين فقط باعتبارهم ممثلين عن فئة المستثمرين دون أصحاب المصالح الآخرين في الشركة كمانحي الإئتمان مثلاً حيث لا يشكل لهم عدم تماثل المعلومات مشكلة كبيرة فيمكنهم طلب معلومات تفصيلية كما يحتاجون من الشركة طالبة القرض لبناء قرارهم بمنح الإئتمان من عدمه.
- هناك العديد من المتغيرات -على سبيل المثال حجم الشركة ونوع نشاطها وكفاءة عمل آليات الرقابة الأخرى داخل الشركة- التي قد تؤثر في علاقة نمط هيكل الملكية بجودة الإفصاح عن المعلومات المستقبلية لذلك قامت هذه الدراسة بتحديد أثرها، ولم يتم تناولها في استقصاء آراء المحللين الماليين.

خطة البحث:

في ضوء مشكلة البحث وتحقيقاً لأهدافه يتم تنظيم البحث على النحو التالي:

القسم الأول: ماهية المعلومات المستقبلية وأهميتها لمتخذي القرار الاستثماري ودوافع الإدارة في الإفصاح عنها.

القسم الثاني: الأنماط المختلفة من هيكل الملكية ودورها الحوكمي في تخفيض عدم تماثل المعلومات.

القسم الثالث: تحليل العلاقة بين الأنماط المختلفة لهيكل الملكية وبين تحقيق الجودة في المعلومات المستقبلية المنشورة وينقسم إلى :

١/٣ الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية.

٢/٣ العلاقة المتوقعة بين نمط هيكل الملكية وجودة للمعلومات المستقبلية (بناء الفروض).

القسم الرابع: الدراسة الميدانية.

القسم الأول: ماهية المعلومات المستقبلية وأهميتها لمتخذي القرار الاستثماري ودوافع الإدارة في الإفصاح عنها.

المعلومات المستقبلية في الفكر المحاسبي (المفهوم والدوافع)

تمثل المعلومات المستقبلية Forward-looking disclosure تلك المعلومات التي تتعلق بمستقبل الشركة والتي يتم إعدادها من قبل الإدارة، وتعد من أهم مصادر المعلومات التي تساعد مستخدمى التقارير المالية في إتخاذ القرارات. لقد أصبحت المعلومات المستقبلية في الوقت الحالى ركيزة أساسية بالتقارير المالية للشركات وبخاصة تلك المقيدة بأسواق الأوراق المالية، وقد أشار معيار المحاسبة الدولي رقم (١) (IASB, 2010) إلى أهمية أن تتضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية أى معلومات تتعلق بالتوقعات والافتراضات المستقبلية، وجدير بالذكر أن الشركات المسجلة في هيئة الأوراق المالية الأمريكية قد أصبحت ملزمة بالتقرير عن المعلومات المستقبلية منذ عام ٢٠٠٢ إستجابة لقانون سارينز أوكسلى.

وتشير دراسة (Kunc et al., 2020) إلى مصطلح المعلومات المستقبلية Forward-looking Information بأنها تلك المعلومات التي توفر للمستثمرين سجلات إضافية لتقييم الأداء المالي المستقبلي للشركة. أى أنها تمثل معلومات إضافية، كثيراً ما يطلبها المستثمرون، والتي قد تكون مفيدة في التنبؤ بالنتائج المتوقعة لاستثماراتهم. وتشمل المعلومات المالية أو الكمية مثل التنبؤات بشأن الإيرادات والتدفقات النقدية، فضلاً عن المعلومات غير المالية أو النوعية، مثل الكشف عن المخاطر والفرص والتهديدات المستقبلية ونتائج الأعمال وعلاقات الوكالة وجميع المعلومات الأخرى ذات الصلة التي قد تؤثر على الأداء المستقبلي للشركة، وقد عرفت دراسة سعد الدين، (٢٠١٤) المعلومات المالية المستقبلية بأنها معلومات مالية قابلة للتحقق، تبين نتائج عمليات الشركة وتدفقاتها النقدية، ومركزها المالي ومعلومات تكميلية نوعية ترتبط بالأداء المالي، والمؤشرات المحاسبية الهامة، ويتم إعدادها لفترات مستقبلية قد تكون قصيرة أو طويلة الأجل.

ووفقاً لمعهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز (2003)، تتضمن المعلومات المستقبلية أي معلومات قد يكون لها تأثير على البيانات المالية اللاحقة وعلى أداء الشركة المستقبلي (Menicucci, 2018). علاوة على ذلك، فإنه من المحتمل أن يكون لهذه المعلومات أيضاً تأثيراً إيجابياً من خلال زيادة دقة توقعات المحللين، وتقليل مخاطر المعلومات (Graham et al., 2005).

وأوضحت دراسة الباز، (٢٠٢٢) أن المعلومات المستقبلية لم تعد رفاهية إضافية للإفصاح بل تعتبر بعداً من أبعاد جودة التقارير المالية وأحد أهم عوامل جذب للمستثمرين، من خلال قدرتها على توضيح مستقبل الشركة، حيث يشير الإفصاح عن المعلومات المستقبلية إلى الخطط والبدائل والإستراتيجيات الحالية والمستقبلية التي تتبناها الشركات لتحقيق الأهداف قصيرة ومتوسطة الأجل، مما يساعد أصحاب المصالح على تقييم كل من الأداء المالي وغير المالي.

ويرتبط مفهوم الإفصاح المستقبلي في كثير من الحالات بالعديد من المفاهيم أو المصطلحات مثل تصور - تنبؤ - تقدير - توقع، كما قد تأخذ المعلومات المستقبلية شكل التنبؤات أو التصورات أو كليهما (Aljifri & Hussainey, 2007). وفي ذات السياق عرفها معيار المراجعة المصرى رقم ٣٤٠٠ تحت عنوان " اختبار المعلومات المالية المستقبلية" بأنها المعلومات التي تبنى على افتراضات مستقبلية وتتطلب الحكم الشخصى بقدر كبير و إما تغطي فترة عام قادم أو خمس أعوام قادمة وقد وضع المعيار الدولي لمهام التأكد رقم (٣٤٠٠) الصادر عن الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC, 2010) أن المعلومات المستقبلية قد تأخذ أحد نمطين (حسين، ٢٠٢١):

أولاً: التنبؤات أو التوقعات وتعنى أن المعلومات المستقبلية يتم إعدادها بناءً على إفتراضات عن أحداث مستقبلية متوقع حدوثها، والإجراءات التي تتخذها الإدارة تجاه هذه الأحداث المستقبلية. ثانياً: التقديرات أو التصورات وتعنى أن المعلومات المستقبلية يتم إعدادها بناءً على أوضاع إفتراضية عن أحداث مستقبلية، وتصرفات الإدارة أو القرارات التي تتخذها والتي لا يتوقع بالضرورة أن تقع أو تحدث.

دوافع الإدارة للإفصاح عن المعلومات المستقبلية

تباينت الدراسات التي تناولت دوافع الإدارة للإفصاح عن المعلومات المستقبلية ما بين دراسات مؤيدة للإفصاح عن المعلومات المستقبلية وأخرى معارضة. حيث ينظر أصحاب الآراء المؤيدة لنشر المعلومات المستقبلية كأداة تساعد المستثمرين على توقع الأرباح المستقبلية بشكل أفضل (Wang & Hussainey, 2013)، كما أنها تحسن قدراتهم على تقييم التدفقات النقدية المستقبلية، واتخاذ قرارات استثمارية أفضل (Menicucci, 2018)، كما أنها تعتبر مصدراً للمعلومات يساعد على تخفيف مشكلة عدم تماثل المعلومات، ويحد من مخاطر التلخلل الأخلاقي Moral Hazard، وتعزز وظيفة سوق رأس المال (رميلي، ٢٠١٨)، وهذا

ما أقرت به دراسة Bravo, (2016) حيث أكدت أن المستويات المتزايدة من الإفصاح عن المعلومات المستقبلية قد يقلل من إمكانية عدم تناسق المعلومات، فضلاً عن تحسين سيولة الأسهم وبما يؤدي إلى زيادة القيمة السوقية لسعر السهم، كما أوضحت دراسة سعد الدين، (٢٠١٤) أن الإفصاح عن المعلومات المستقبلية يضيف بعداً جديداً لنبود جودة المعلومات المحاسبية، كما أنه يرتقى بالمحتوى الإعلامي للتقارير المالية، وأكدت دراسة عبد الدايم، (٢٠١٩) على أهمية المعلومات المالية المستقبلية في عملية اتخاذ القرارات، وأوضحت أن غياب مثل هذه المعلومات قد يؤدي بالمستثمرين إلى بناء توقعاتهم وتنبؤاتهم بناءً على معلومات غير دقيقة ومن مصادر لا يمكن الاعتماد عليها.

على الجانب الآخر، ناقشت الآراء المعارضة للإفصاح عن المعلومات المستقبلية المشاكل والصعوبات التي تكتنف إعداد وعرض المعلومات المستقبلية، حيث كشفت دراسة Aljifri & Hussainey, (2007) (أولاً) عن مشاكل التنبؤ بمستقبل الشركة بشكل دقيق بسبب عدم اليقين الذي يحيط بالمستقبل، فالمعلومات المستقبلية قد تكون غير دقيقة مما يؤثر على الإفصاح بشكل سلبي على أسعار الأسهم وبالتالي فقد الثقة في مقدرة الإدارة على التنبؤ بالأحداث المستقبلية. (ثانياً) قد تؤدي التوقعات غير الدقيقة إلى دعاوى قضائية ضد الشركة وبما يمس بمصداقيتها، وقد يقلل النقاضي من حوافز المدير لتقديمه معلومات مستقبلية، ويتم ذلك عندما يعتقد المدبرون أن النظام القانوني لا يستطيع التمييز بين أخطاء التنبؤ بسبب عدم اليقين والتحيز الإداري المتعمد. (ثالثاً) قد يوفر الإفصاح الإختياري معلومات مفيدة للمنافسين بسبب الإطلاع عليها، وبالتالي قد يؤثر على المركز التنافسي للشركة في أسواق المنتجات.

كما ذكرت دراسة سعد الدين، (٢٠١٤) عدة أسباب لإنقاد الإفصاح عن المعلومات المستقبلية منها:

- يحتاج الإفصاح إلى المعلومات المستقبلية إلى مشاركة المديرين والخبراء ذوي الخبرة في مجال المحاسبة والتمويل في وضع المعلومات المستقبلية وذلك لزيادة دقة التنبؤات المالية، وكذلك مشاركة الخبراء في مجال تكنولوجيا المعلومات.
- صعوبة التمييز بين الممارسات الإنتهازية للإدارة عند إعداد التنبؤات المالية، وبين أخطاء التنبؤ التي تحدث بسبب عدم التأكد الذي يحيط بالأحداث المستقبلية.

- بغرض الحفاظ على المزايا التنافسية للشركة ينبغي الإفصاح عن المعلومات المستقبلية بشكل إجمالي وليس تفصيلي، وبدون نشر الخطط المستقبلية لها.

النظريات التي تفسر دوافع الإدارة في الإفصاح أو عدم الإفصاح عن المعلومات المستقبلية

في ضوء أهمية ومنفعة المعلومات المستقبلية، هناك العديد من النظريات التي توضح وتفسر الإفصاح عن المعلومات المستقبلية والتي تم استخدامها من قبل الباحثين أهمها ما يلي:

نظرية الوكالة Agency Theory

في ضوء نظرية الوكالة، تزداد حدة المشاكل مع زيادة عدم تماثل المعلومات بين الوكيل (الإدارة) والأصيل (الملاك)، لذلك قد تلجأ الإدارة إلى الإفصاح الإختياري عن بعض المعلومات لتخفيض عدم تماثل المعلومات، وزيادة قدرة أصحاب المصالح على الإشراف والرقابة على أعمال الإدارة (محمد، ٢٠١٩). كما تشرح نظرية الوكالة العلاقة بين مشكلة الوكالة والإفصاح عن الحوكمة حيث تعمل كأحد أدوات الرقابة الرئيسية في ضمان قرار توافق سياسة المدير مع حاجته. ووفقاً لهذه النظرية، عندما يكون مجلس الإدارة مستقلاً، فإن هذا يؤدي إلى سيطرة أفضل على الإدارة، وبالتالي إلى جودة عالية في الإفصاح. وبالتطبيق على عينة من الشركات الإيطالية، أظهرت دراسة Patelli and Prencipe, (2007) وجود علاقة إيجابية بين استقلالية مجلس الإدارة والإفصاح الإختياري (Chakroun & Hussainey, 2014).

وقد اقترحت دراسة Al-Najjar & Abed, (2014) مجموعة من الآليات المختلفة للتخفيف من مشكلة الوكالة تتمثل في:

الآلية الأولى: تتمثل في العقد المبرم بين المديرين والمستثمرين، من خلال تقديم حوافز إيجابية للمديرين، بما في ذلك المكافآت أو الترقيات أو خيارات الأسهم أو عقود الديون لمواءمة سلوك الوكيل مع مصلحة المدير. ويمكن أن تلعب المفاضلة بين المخاطر والعائد دوراً هاماً في تحديد العقد الأمثل لتغيير ظروف عدم اليقين ودرجات المخاطرة.

الآلية الثانية: تتمثل في وجود مديرين مستقلين يراقبون المديرين نيابة عن المالكين الخارجيين، استناداً إلى نظرية تحسين رأس المال، حيث يمتلك المدراء المستقلون خبرة مؤهلة وسمعة طيبة ومن ثم، يتم النظر إلى الإدارة كأداة لزيادة تطوير سمعتهم كخبراء في صنع القرار.

الآلية الثالثة: القيام بعمليات المراجعة الداخلية والخارجية. حيث توفر المراجعة الداخلية أنشطة مراقبة كاستجابة لتكلفة الوكالة، بينما توفر المراجعة الخارجية بيانات تدقيق قانونية سنوية تؤكد على عدالة البيانات المالية.

الآلية الرابعة: تتمثل في زيادة مستوى المعلومات التي تفصح عنها الشركات.

نظرية الإشارات Signal Theory

وفقاً لنظرية الإشارات تقوم الشركات بالإفصاح عن المعلومات المستقبلية في تقاريرها المالية لإرسال إشارة إيجابية عن تميزها عند المقارنة بغيرها من الشركات، أو لتحسين صورتها في حالة آدائها السيئ.

وتعتبر نظرية الإشارة امتداداً لنظرية تكلفة الوكالة، حيث ترى إمكانية تخفيض تماثل المعلومات إذا قامت الإدارة (الوكيل) التي تمتلك المزيد من المعلومات بإرسال إشارة إيجابية إلى أصحاب المصالح تتعلق بسمعة الشركة وموقفها في السوق، ومدى توافر الكفاءات الإدارية التي يمكنها التعامل مع التغيرات المستقبلية مما يحسن من أداء الشركة في المستقبل (على، ٢٠٢١؛ Wang & Hussainey, 2013). كما أن الشركات التي تتسم بضعف الأداء تميل إلى توفير مزيداً من الإفصاح عن المعلومات المستقبلية كعامل جذب للمستثمرين، حيث يمثل الإفصاح في هذه الحالة إشارة للسوق عن مقدرة الشركة على مواجهة خسائرها مما يجنبها الإنخفاض في أسعار الأسهم مستقبلاً (Hassanein & Hussainey, 2015).

نظرية أصحاب المصالح Stakeholders Theory

ترى نظرية أصحاب المصلحة أنه يجب معاملة جميع أصحاب المصلحة في الشركة معاملة عادلة، إلا أنه من الملاحظ أن الإدارة تعامل أصحاب المصلحة بشكل مختلف ويتوقف ذلك على قوتهم التفاضلية، وحيث أن احتياجات المعلومات لأصحاب المصالح متنوعة، لذلك قد يساعد المزيد من الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في تحقيق رضاهم لذلك، يمكن للإفصاح الاختياري تلبية رغبة أصحاب المصلحة من خلال زيادة قدرتهم على تقييم الأداء المستقبلي وتوقعات الشركة (Dey et al., 2020).

نظرية الشرعية Legitimacy Theory

تفترض نظرية الشرعية أن الشركة موجودة إذا إلتزمت بواجبها الأخلاقي تجاه المجتمع من خلال الإستجابة لتوقعاته وإدراكاته. وحيث يساعد الإفصاح عن المعلومات المستقبلية المجتمع في فهم العمليات المستقبلية للشركة لتدعيم وتعزيز مشروعيتها، لذلك تقوم الإدارة طبقاً لهذه النظرية بالإفصاح عن المعلومات المستقبلية بهدف الإمتثال لتوقعات المجتمع، وبما يعزز من استمرار تدفق التمويل إلى الشركة (حسين، ٢٠٢١).

محددات الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في التقارير السنوية

تعددت الدراسات التي تناولت محددات الإفصاح عن المعلومات المستقبلية، على سبيل المثال، وجدت الدراسة التي قام بها Kent & Ung, (2003) عند الإفصاح الاختياري عن معلومات الأرباح المستقبلية في التقارير السنوية لعدد من الشركات الأسترالية المدرجة بالبورصة، أن الشركات كبيرة الحجم ذات الأرباح الأقل تقلباً تميل إلى الإفصاح عن المزيد من المعلومات المستقبلية مقارنةً بالشركات صغيرة الحجم ذات الأرباح المتقلبة نسبياً. وأظهرت الدراسة التي قام بها Karamanou & Vafeas, (2005) أن الشركات التي لديها آليات حوكمة فعالة مثل مجلس الإدارة ولجنة المراجعة وهيكل الملكية سوف تؤثر بشكل كبير على توقعات الأرباح وعلى الإفصاح الإختياري للشركة.

كما قامت دراسة Aljifri & Hussainey, (2007) بدراسة محددات الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في عدد (٤٦ شركة) من الشركات المدرجة ببورصة الأوراق المالية بدولة الإمارات العربية المتحدة، وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية (دلالية) بين كل من نسبة الديون والربحية وبين الإفصاح عن المعلومات المستقبلية، إلا أنه لا توجد علاقة دلالية بين كل من نوع القطاع وحجمه وحجم مكتب المراجعة وبين المعلومات المستقبلية التي تم الكشف عنها في التقارير المالية السنوية.

بينما وجدت دراسة Hussainey & Al-Najjar, (2011) أن حجم الشركة وربحيتها واستقلالية مجلس الإدارة والملكية الداخلية هي المحددات الرئيسية للإفصاح الإختياري. كما وجد كل من Wang & Hussainey, (2013) أن ملكية المديرين، وحجم مجلس الإدارة، وتكوين مجلس الإدارة، وازدواجية الرئيس التنفيذي هي العوامل الرئيسية التي تدفع المديرين في المملكة

المتحدة إلى الإفصاح طوعاً عن المعلومات المستقبلية، كما تشير نتائج هذه الدراسة إلى أن حوكمة الشركات تعمل على تحسين ممارسة إعداد التقارير المالية. واستهدفت دراسة Al-Najjar & Abed, (2014) التعرف على أهمية آليات حوكمة الشركات وفحص العلاقة بين جودة الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في الأقسام السردية للتقارير السنوية وآليات الحوكمة للشركات البريطانية غير المالية باستخدام تحليل المحتوى المحوسب، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة دلالية بين حجم مجلس الإدارة واستقلالية لجنة المراجعة وبين مستوى الإفصاح الإختياري عن المعلومات المستقبلية.

ووجدت دراسة Athanasakou and Hussainey, (2014) أن خصائص الشركة مثل مستويات الإفصاح المستقبلي العام الماضي، ومعدل النمو، والنسب الدفترية إلى النسب السوقية، وعدد المحللين الذين يتابعون الشركة؛ كما يؤثر حجم الشركة والرافعة المالية والربحية على مستويات الإفصاح الإختياري.

ومما سبق تخلص الباحثان إلى كون الإفصاح عن المعلومات المستقبلية ضرورة تعالج مشاكل الوكالة، وتؤكد على قوة حوكمة الشركات وترشد القرارات الاستثمارية، وهو ما يزيد من كفاءة سوق المال، وقد أدركنا من السياق السابق النظريات التي تفسر دوافع الإدارة في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية، وعليه فإن الآليات الرقابية في الشركة عليها أن تقوم بدورها لتجسيم السلوك الانتهازي للإدارة في محاولتها تحقيق مصالحها الذاتية فقط.

القسم الثاني: الأنماط المختلفة من هيكل الملكية ودورها الحوكمي في تخفيض عدم تماثل المعلومات.

في ظل انفصال الملكية عن الإدارة يظهر تعارض المصالح، ويتولد عن عدم تماثل المعلومات مشاكل الوكالة المعروفة مثل التخلخل الأخلاقي Moral Hazard والاختيار العكسي Adverse Selection وبالتالي يلجأ أصحاب المصالح الآخرين بخلاف الإدارة إلى مصادر أخرى غير موثوق في مصداقيتها للوصول إلى المعلومات الداخلية في حين أنه يمكن تفادي ذلك عن طريق رقابة السلوك الإداري وتحفيزه نحو زيادة الإفصاح الإختياري، ويعد هيكل الملكية من الآليات الهامة لحوكمة الشركات حيث أقر الدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر عن مركز المديرين المصري بالهيئة العامة للرقابة المالية في إصداره الثالث (٢٠١٦) الباب الثالث أنه

"يجب على الشركة أن تفصح من خلال الوسائل المختلفة عن المعلومات غير المالية التي تهم المساهمين والمستثمرين الحاليين والمرتبين، ومنها هيكل الملكية شاملاً المساهمين الرئيسيين وأصحاب الحصص المؤثرة موضحاً الملاك المستفيدين بشكل مباشر وبشكل غير مباشر من تلك الحصص، وكذلك هيكل الملكية بالشركات الشقيقة والتابعة للشركة".

كما يعتبر موضوع هيكل الملكية من المواضيع التي طالما تداولتها الدراسات منذ صدور كتاب Berle et Means سنة ١٩٣٢ الذى يحمل عنوان "المؤسسة الحديثة والملكية الخاصة" وزادت الدراسات عقب حدوث الإنهيارات الصادمة لشركات عملاقة وضياح الاستثمارات فيها حيث برز إلى السطح دور هيكل الملكية كأحد آليات حوكمة الشركات فى الرقابة لمنع تلاعب الإدارة ومكماً لدور لجنة المراجعة والمراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية فى هذا الإطار حماية لحقوق أصحاب المصالح، وقد دلت النتائج عن دراسة الزاملى وآخرون، (٢٠٢١) على التأثير الإيجابى لهيكل الملكية على فعالية أداء لجنة المراجعة، ومن ثم التأثير الإيجابى لكليهما على خصائص جودة المعلومات المحاسبية، كما أظهرت دراسة عيطة، (٢٠٢٠) علاقة ارتباط بين هيكل الملكية المؤسسية وجودة المراجعة الخارجية بالتطبيق على الشركات السعودية المدرجة فى سوق رأس المال السعودى فى حين كان هذا الارتباط سلبياً مع هيكل الملكية العائلية، ولم يثبت وجود علاقة مع هيكل الملكية الادارية ولا مع هيكل الملكية المركزة ولا مع هيكل الملكية المشتتة.

إن مثالية الدور الحوكمى لنمط الملكية لا يمكن ربطه بنمط محدد ونفيه عن نمط آخر بهذه السهولة، فقد تحيط به عوامل عديدة معقدة حيث تعتبر حوكمة الشركات نظام ناجح فى الأسواق المتقدمة على سبيل المثال فى الولايات المتحدة واليابان وهو ما يختلف عن تطبيق آليات حوكمة الشركات فى الأسواق ذات الكفاءة الضعيفة، كما أن تركيز الملكية يزيد من دوافع الملاك الكبار لمراقبة سلوك الإدارة وتقليل مشاكل الوكالة التقليدية حيث لا تتوافر لديهم إمكانية التخارج من الشركة بسهولة بسبب كبر حجم استثماراتهم فيها، وفى دراسة تمت على أربع دول مختلفة (Abdallah and Eltambohy, (2022) أظهرت النتائج ارتباط إيجابى وجوهري بين الملكية المركزة وبين الافصاح السردى الطوعى عن المعلومات المستقبلية، ولكن يرتبط بتركز الملكية شكل آخر من مشاكل الوكالة المتعلقة بتعارض المصالح بين الأغلبية والأقلية (Shleifer and Vishny,1997; Alves, 2012) حيث يؤثر هيكل الملكية الهرمى واختلاف حقوق الرقابة عن حقوق التدفق النقدى على جودة المعلومات المنشورة (Mindzak and Tao, 2018).

فوجود المساهمين الكبار في مجلس الإدارة بحقوق تصويت أكبر من حقوقهم في الأرباح يكون له تأثير سلبي من خلال ارتفاع مستوى السلوك الانتهازي لكبار المساهمين (المساهمين المسيطرين) لتحقيق مصالحهم الخاصة على حساب الأقلية (زغود، ٢٠١٧).

ومن الضروري أن يرتبط جودة الإفصاح بالتطبيق الجيد لحوكمة الشركات وفي هذا الصدد ذكرت دراسة (Wang and Hussainey, 2013) أن الإفصاح عن قوائم المعلومات المستقبلية في الشركات ذات الحوكمة الجيدة يحسن من قدرة سوق المال على توقع الأرباح ويخفض من عدم تماثل المعلومات، وهو ما يعني أن المعلومات المستقبلية في ظل الحوكمة الجيدة هي معلومات ملائمة لمتخذي القرار، وفي دراسة (Liu, 2015) دلت النتائج على أن هيكل الملكية يلعب دوراً أساسياً في تحديد سياسات نشر المعلومات المستقبلية، حيث تميل الشركات الصينية المدرجة بسوق المال وتتميز بمستويات عالية من الملكية الأجنبية وعدد أقل من الطبقات الهرمية في هيكل ملكيتها إلى الكشف عن المزيد من المعلومات المستقبلية، كما أظهرت النتائج ارتباط غير خطي بين ملكية الدولة والإفصاح عن المعلومات المستقبلية، ويصبح الارتباط سلبياً عند ملكية الدولة أكثر من ٣٣ في المائة، وفي الشركات الصينية المسجلة بسوق المال والملزمة بالإفصاح عن المعلومات المستقبلية وجدت دراسة (Shan et al, 2015) على التقرير المالي لسنة ٢٠١٠ أن الحوكمة الجيدة للشركات لها تأثير إيجابي وهام على الإفصاح عن المعلومات المستقبلية بالتركيز على نوع واحد من المعلومات المستقبلية وهو توقعات المبيعات حيث كانت توقعات المبيعات في الشركات ذات الحوكمة الجيدة أكثر دقة وأكثر تحفظاً مقارنة بالشركات التي كانت بها حوكمة ضعيفة، كما أظهرت ملائمة المعلومات المحاسبية ارتفاعاً في ظل الملكية غير المركزة بالتطبيق على الشركات المقيدة في البورصة المصرية باستخدام المعلومات المنشورة في الفترة من ٢٠١٣ - ٢٠١٦ م (رمضان، ٢٠١٨).

وفي دراسة (Mostafa et al., 2018) دلت النتائج أن نمط الملكية السائد يؤثر على حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح الإختياري في الشركات المصرية من خلال الدور الرقابي والإشرافي للملاك على أنشطة الشركة، وأن درجة تركيز الملكية تتحكم إيجابياً في هذا الدور الرقابي، وعندما ربطت دراسة (Ho and Grantley, 2013) بين حوكمة الشركات وأنواع الإفصاح

الاختياري في الشركات الماليزية في الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٦م أبرزت النتائج أن هيكل الملكية يؤثر بوضوح على الإفصاح الاختياري الخاص بالأنواع التالية من المعلومات: معلومات تتعلق بإستراتيجية الشركة، معلومات عن الإدارة العليا، ومعلومات عن الأسواق المالية، والمعلومات المستقبلية ومعلومات المسؤولية الاجتماعية للشركات.

وتخلص الباحثان إلى اعتبار الإفصاح الاختياري أحد حلول مشكلة عدم تماثل المعلومات ولكنه يظل مرهوناً بظروف مختلفة منها على سبيل المثال دوافع الإدارة من ورائه، وهنا يظهر نمط هيكل الملكية في الشركة كأحد آليات حوكمة الشركات التي يمكن أن تحجم من السلوك الانتهازي للإدارة وتحسن من مستوى جودة المعلومات المنشورة سواء في الإفصاح الملزم أو غير الملزم.

القسم الثالث: تحليل العلاقة بين الأنماط المختلفة لهيكل الملكية وبين تحقيق الجودة في المعلومات المستقبلية المنشورة.

١/٣ الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية

تهتم الدراسات المحاسبية بأن تحقق المعلومات المنشورة الجودة لمستخدميها، وقد أخذت الدراسات مناحى مختلفة في تعريف جودة المعلومة منها من اعتبر الجودة هي تحقيق المنفعة بالنسبة لمتخذي القرارات من أصحاب المصالح في القوائم المالية، ومنها من اعتبر جودة المعلومة من المنظور الحوكمي دورها في تسهيل عمليات مراقبة أصحاب المصالح لأداء الشركة (أبو الخير، ٢٠٠٧)، وعرفت دراسة (Verleun et., al, ٢٠١١) جودة المعلومات المحاسبية وفقاً لمفهوم جودة المحاسبة عموماً على أنها قدرة المقاييس المحاسبية على تصوير الوضع الإقتصادي والأداء المالي للشركة"، بينما أخذت دراسة (الرشيدى، ٢٠١٢) لمفهوم جودة المعلومات المحاسبية، باعتبارها نتاج التطبيق الجيد للمعايير المحاسبية التي تتصف بالجودة، حيث أن تطبيق معايير محاسبية جيدة سينتج عنه معلومات تتوافر فيها خصائص الجودة، أم دراسة (مصطفى، النجار، ٢٠١٨) فقد قدما تعريف لجودة المعلومات المحاسبية على أساس جودة التقارير المالية فإن المعلومات المحاسبية تتمتع بالجودة إذا كانت تعبر

بصدق عن المركز المالي ونتائج الأعمال وتعطي مؤشرات عن الأداء المالي للشركة ومدى قدرتها على الاستمرار وتحقيق تدفقات نقدية مستقبلية.

وقد أولت المنظمات المهنية مفهوم جودة المعلومات المحاسبية قدراً كبيراً من الاهتمام وعرضت لمجموعة الخصائص النوعية لهذه المعلومات وهي الخصائص التي إذا توافرت في المعلومات يمكن القول بأنها ذات جودة في خدمة أهداف مستخدميها، حيث تؤدي دورين إحداهما دور تقييمي والآخر دور إشرافي لأداء الإدارة. ونظراً للأهمية البالغة لتلك الخصائص فإن معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) الصادرة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، وكذلك المعايير المحاسبية الأمريكية الصادرة من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) احتوت علي جزء خاص وتفصيلي عن خصائص جودة المعلومات المحاسبية (الجعارات، ٢٠١٢).

وقد حدد مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB, 1980) الملاءمة كخاصية أساسية تُعرف بأنها تلك المعلومات القادرة على إحداث تغيير في القرار إذا توفرت وذلك من خلال كونها مؤثرة في دقة القرار، فالقرار بدونها يختلف عن القرار في ظلها، وللحكم على خاصية الملاءمة لابد من توافر خصائص فرعية تتمثل في القيمة التنبؤية، والتغذية العكسية أو الراجعة، والتوقيت الملائم حيث قدرة المعلومات التنبؤية تشير إلى الصفة في المعلومات التي تساعد المستخدمين على زيادة احتمالية توقعهم الصحيح للنتائج، بينما تعنى التغذية العكسية أو الراجعة إمكانية استخدام المعلومات في إثبات أو تصحيح توقعاتهم عن فترة ماضية، أما التوقيت المناسب فيعنى أن تصل إلى متخذي القرارات في توقيت إتخاذ القرار وليس بعده فتكون قد فقدت تأثيرها، وحدد الخاصية الأساسية الثانية في الموثوقية وحدد مكوناتها الفرعية في القابلية للتحقق التي تعنى الوصول لنفس النتيجة عند استخدام الوسائل المتعددة لقياس وتقييم المعلومات حتى يمكن استخدامها في إتخاذ القرار، ويعنى التمثيل الصادق للمعلومة كمال المعلومة في تعبيرها عن الأحداث وخلوها من الأخطاء والتحيز (سامي، ٢٠٠٠).

وتوافق مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB, 2010) مع اعتبار خاصيتي الملاءمة والموثوقية خاصيتين أساسيتين واختلف في الخصائص الفرعية لكل منهما، وقد قدم المجلس قائمة المفاهيم رقم ٨ في ٢٠١٠، والتي تضمنت الخصائص الأساسية لتتضمن على خاصيتي

الملاءمة، والتمثيل الصادق، والخصائص الداعمة للخصائص الأساسية تشتمل على أربعة خصائص هي: القابلية للمقارنة، والقابلية للتحقق، والوقت الملائم، والقابلية للفهم (الجعارات، ٢٠١٢؛ يونس، ٢٠٢١؛ مليجي، ٢٠١٤).

وبناءً على ما سبق فإن هذه الدراسة سوف تستخدم الخاصيتين الأساسيتين للملاءمة والتمثيل الصادق للمعلومة كمقاييس للحكم على جودة المعلومات المستقبلية للمحللين الماليين عند اتخاذهم للقرارات الاستثمارية مع اعتبار القيمة التنبؤية، التغذية العكسية أو الراجعة، التوقيت الملائم والأهمية النسبية صفات فرعية يعنى توفرها فى المعلومات المستقبلية أن المعلومات المستقبلية ملائمة لإتخاذ القرار، واعتبار أن القابلية للمقارنة والقابلية للتحقق والقابلية للفهم صفات فرعية داعمة لخاصية التمثيل الصادق للمعلومات.

٢/٣ العلاقة المتوقعة بين نمط هيكل الملكية وجودة للمعلومات المستقبلية (مرحلة بناء الفروض)

تتسم الدراسات التي قدمت الربط بين نمط هيكل الملكية وبين خصائص الجودة الأساسية أو الداعمة للمعلومات المستقبلية المفصح عنها إختيارياً بالندرة، حيث لا يزال قياس جودة الإفصاح عن المعلومات المستقبلية يكتنفه العديد من الصعوبات، ويظل مفهوماً شخصياً متعدد الأبعاد يعتمد على محتوى القرار الذى تتخذه الشركة (Chakroun & Hussainey, 2014).

وقد اتجهت بعض الدراسات لدراسة العلاقة بين هيكل الملكية كأحد آليات حوكمة الشركات وبين حجم الإفصاح الاختيارى عن المعلومات المستقبلية واعتبرت أن زيادة حجم الإفصاح عن المعلومات المستقبلية إشارة (Signal) لجودتها من حيث ملائمتها لإتخاذ القرارات (Habbash, 2014).

ومع تعدد أشكال هيكل الملكية: ملكية العائلات، وملكية المؤسسات المالية، والملكية الإدارية، وملكية الحكومات، والملكية الأجنبية (على، ٢٠١٣) يثار تساؤلاً حول مدى تماثل الأنماط المختلفة من هيكل الملكية فى القيام بدورها الحوكمى المتوقع وضمان صدق وشفافية المعلومات المنشورة.

(أولاً) **نمط الملكية المؤسسية:** وفقاً لنظرية الوكالة فإن نمط الملكية المؤسسية يُظهر اهتماماً بجودة المعلومات ويراقب تطبيق حوكمة الشركات بدقة حيث لديه الدافع لمراقبة سلوك وآداء الإدارة لأن توفير المعلومة الحيدة أساسى فى إتخاذ قراراته، كما أن لديه القدرة المالية للدفع مقابل تحقيق هذه الجودة (Siregar and Utama, 2008) ومن ثم زيادة نسبة الملكية المؤسسية يرفع من دوافع المديرين نحو الإفصاح الإختيارى رغبة فى إبقاء ثقة المستثمرين فيهم (El- Gazzar, 1998).

وقد قدمت دراسة Nagata and Pascal, (2017) دليلاً على أن الشركات اليابانية تُظهر الملكية المؤسسية الأجنبية والمحلية، وتوفر تنبؤات الإدارة بشكل دقيق وفي الوقت المناسب، وقد توافقت هذه النتائج مع النتائج التى توصلت إليها دراسة (أحمد، ٢٠١٩) على الشركات المصرية المقيدة بالبورصة فأكدت على وجود الأثر الإيجابى للملكية المؤسسية على دقة تنبؤات المحللين الماليين بأسعار أسهم هذه الشركات لسنة ٢٠١٤، واختلفت بعض الدراسات مثل دراسة Aljifri et al., (2012) التى هدفت إلى توضيح مدى تأثير آليات حوكمة الشركات على إفصاح الادارة اختياريًا عن المعلومات، واتخذت ملاءمة المعلومات المستقبلية للقيمة كمثال، تمثلت العينة فى البيانات المالية للشركات المسجلة بسوق دى وسوق أبوظبي للأوراق المالية عن السنوات من ٢٠٠٧-٢٠٠٩ وأوضحت النتائج أن المستثمرين فى صورة مؤسسات والملكية الأكبر من ١٠٪ ونسبة المديونية هى متغيرات مؤثرة تأثير سلبى على الإفصاح عن المعلومات المستقبلية بينما الاستثمار الحكومى والملكية التى تتراوح من ٥٪ إلى ١٠٪ تؤثر إيجابياً على مستوى الإفصاح عن المعلومات المستقبلية، وتوافقت دراسة Kim et al, (2019) مع التوجه السابق فى حال كانت الملكية المؤسسية ذات أجل قصير فقد تتسبب فى زيادة مشاكل الوكالة وتضغط فى إتجاه تحقيق مصالحها الذاتية فقط دون النظر لمصالح الشركة فى الأجل الطويل، أما دراسة Buertey and Hyang-Sun, (2020) التى درست تأثير آليات حوكمة الشركات على الإفصاح عن المعلومات المستقبلية من قبل الشركات المسجلة فى بورصة زيمبابوي للأوراق المالية عن عام ٢٠١٣، أظهرت النتيجة التجريبية علاقة إيجابية ودلالة إحصائية بين نسبة المديرين المستقلين فى مجلس إدارة الشركة وإفصاح الشركات عن

المعلومات المستقبلية ولم يكن لحجم مجلس الإدارة والملكية المؤسسية أي علاقة مهمة بالإفصاح عن المعلومات المستقبلية.

ويندرج تحت نمط ملكية المؤسسات الملكية المؤسسية الأجنبية وفيها قد يعاني المساهمون الأجانب من مستوى عالٍ من عدم تماثل المعلومات بسبب القيود اللغوية والقانونية ونقص المعلومات إلا أن الإفصاح الاختياري يعد سبيلاً لتخفيض عدم تماثل المعلومات وفقاً لنظرية الوكالة، في دراسة (Elgammal et al, (2018) على الشركات المساهمة المقيدة في سوق المال القطري في الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٤ أظهرت النتائج أن هناك تأثيراً إيجابياً للملكية الأجنبية على إفصاح الإدارة عن المعلومات المستقبلية، ويزداد هذا الإفصاح بزيادة نسبة الملكية الأجنبية.

مما سبق تخلص الباحثان إلى أن وجود المستثمر المؤسسي قد يدعم إلى حد كبير الرقابة على سلوك الإدارة ومن ثم يقلل من مشكلة عدم تماثل المعلومات ويحسن من جودة المعلومات المفصح عنها، من هنا يمكن صياغة الفرضين الأول والثاني ارتباطاً بالملكية المؤسسية على النحو التالي:

الفرض الأول: يوجد تأثير إيجابي لنمط الملكية المؤسسية (أجنبية أو محلية) على ملاءمة المعلومات المستقبلية من وجهة نظر المحللين الماليين.

الفرض الثاني: يوجد تأثير إيجابي لنمط الملكية المؤسسية (أجنبية أو محلية) على التمثيل الصادق للمعلومات المستقبلية من وجهة نظر المحللين الماليين.

(ثانياً) **نمط الملكية الحكومية:** توافقاً مع الملكية المؤسسية فإن الملكية الحكومية (أو ملكية الدولة بنسبة مرتفعة في الشركات) تركز أيضاً على مراقبة سلوك الإدارة وتطالبها بالشفافية في التقارير المالية، وقد يرجع تفسير ذلك في السوق المصري إلى كون هذه الشركات تحت رقابة من الشعب، وتخضع لمراجعة من مراقبي الجهاز المركزي للحسابات بالإضافة لمراقب حسابات خارجي، وقد اتفقت نتائج دراسة (Wang and Kenneth, (2011) على الشركات الصينية مع نتائج دراسة عفيفي، (٢٠١٣) على الشركات المصرية في وجود علاقة إيجابية بين تركيز الملكية وبين توجه الإدارة نحو إدارة الأرباح، وظهر ذلك في حالة تركيز الملكية

الفردية بالقطاع الخاص بصورة أقوى من الملكية الحكومية حيث تقوم الحكومة بدور رقابي قوى فى حالة ملكية الدولة فتحجم إلى حد ما من سلوك الإدارة الإنتهازى.

فى حين هدفت دراسة (Selim, 2018) إلى تفسير العلاقة بين نمط الملكية الحكومية وخصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة وبين شفافية واستمرارية الأرباح على الشركات المصرية التى تشارك فى ملكيتها الدولة من خلال الشركات القابضة فى الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٧، حيث كانت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة موجبة بين هيكل الملكية الحكومية وبين استمرارية الأرباح بالشركات المشتركة فى حين لم يوجد تأثير لهيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة على شفافية الأرباح.

بناءً على ماسبق، يمكن القول أن نمط الملكية الحكومية قد يدعم الإفصاح الاختيارى كماً ونوعاً، وتكون صياغة الفرض الثالث والفرض الرابع فيما يتعلق بالملكية الحكومية على النحو التالى:

الفرض الثالث: يوجد تأثير إيجابى لنمط الملكية الحكومية على ملاءمة المعلومات المستقبلية من وجهه نظر المحللين الماليين.

الفرض الرابع: يوجد تأثير إيجابى لنمط الملكية الحكومية على التمثيل الصادق للمعلومات المستقبلية من وجهه نظر المحللين الماليين.

(ثالثاً) نمط الملكية العائلية: اختلفت الدراسات حول دور الملكية العائلية فى الحرص على الإفصاح الاختيارى عن تنبؤات الإدارة كمثال عن المعلومات المستقبلية، ففى دراسة (Chen et al., 2008) دلت النتائج أن الشركات ذات الملكية العائلية كانت أقل إفصاحاً عن تنبؤات الإدارة بالأرباح المرتفعة مقارنة بالشركات غير العائلية ولكنها كانت أكثر تحذيراً بشأن انخفاض الأرباح، وقد يعزى ذلك إلى أن المراقبة الأفضل للإدارة فى ظل الملكية العائلية يقلل من مشاكل عدم تماثل المعلومات وتعارض المصالح بين المساهمين والإدارة، أما دراسة (Hassan et al., 2021) فقد اختبرت العلاقة بين الملكية العائلية وإدارة الربح فى الشركات الباكستانية فى الفترة من ٢٠١٥ - ٢٠٢٠ حيث أثبتت النتائج وجود هذه العلاقة بقوة وأرجعت ذلك إلى الرغبة فى جذب مستثمرين جدد وخاصة فى حالة الأداء التشغيلى الضعيف للشركة،

وقد يكون كبار الملاك المسيطرين عائلة في ذاتهم مما يرفع من قدرتهم على استغلال صغار الملاك ويزيد من توجيههم للإدارة بالتقليل من الإفصاح عن المعلومات المستقبلية أو عدم الإفصاح أصلاً إذا كانت الأخبار عن الشركة سيئة (Mukti and Istianingsih, 2018).

ومما سبق تخلص الباحثان إلى أن نمط الملكية العائلية لديه الدوافع للحفاظ على استمرارية الشركة ورفع قيمتها السوقية حيث ترتبط مصالحهم بذلك، ويمكن صياغة الفرض الخامس والفرض السادس على النحو الآتي:

الفرض الخامس: يوجد تأثير إيجابي لنمط الملكية العائلية على ملاءمة المعلومات المستقبلية من وجهة نظر المحللين الماليين.

الفرض السادس: يوجد تأثير إيجابي لنمط الملكية العائلية على التمثيل الصادق للمعلومات المستقبلية من وجهة نظر المحللين الماليين.

(رابعاً) نمط الملكية الإدارية: بالحديث عن الملكية الإدارية وهي تشير إلى امتلاك المديرين لأسهم الشركة التي يعملون بها، يلاحظ في دراسة (Umezawa and Ujo, 2007) على الشركات اليابانية حول تأثير نمط الملكية على دقة تنبؤات الإدارة بالأرباح أظهرت النتائج ارتباط هيكلي ملكية الشركات، مثل الملكية الإدارية وملكية المؤسسات المالية وملكية الاستثمار الأجنبي وملكية الشركة، بشكل سلبي مع دقة توقعات الإدارة للأرباح، وكذلك في دراسة (Ibrahem and Norashikin, 2015) على الشركات الماليزية وفيها تم دراسة أثر الملكية المؤسسية وملكية الإدارة على دقة الإفصاح الإلزامي بالأرباح المتوقعة حيث أظهرت الملكية المؤسسية ارتباط إيجابي وأظهرت الملكية الإدارية ارتباط سلبي، أي أن وجود الملكية الإدارية يؤدي إلى انخفاض دقة توقعات الأرباح وتوقعت الدراسة وأن هذه النتائج ترجع إلى طبيعة بيئة الأعمال الماليزية التي تتصف بتركز الملكية مع عدم وجود الحماية القانونية الكافية لملاك الأسهم، كما كشفت دراسة أبو العلا، (٢٠١٩) التي تمت على الشركات المصرية المسجلة في سوق رأس المال بإرتباط كل من الملكية الإدارية والملكية المؤسسية والملكية الأجنبية بوقوع إدارة للأرباح، وعلى العكس من ذلك كانت علاقة الملكية الحكومية بإدارة الأرباح علاقة سلبية، وأشارت بعض الدراسات التجريبية أنه في حالة الملكية الإدارية تسود نظرية التحسين أو

الترسيخ الإداري في تأثيرها على سلوك الإدارة أكثر من نظرية الوكالة، ومن ثم يتأثر الإفصاح الاختياري عن المعلومات المستقبلية سلبياً (Hussainey and Al-Najjar, 2011)، كما أشارت إحدى الدراسات الرائدة في مجال التمويل وبالتطبيق على ٥٠٠ شركة إلى أن قيمة الشركة ترتبط ارتباطاً إيجابياً بالملكية الإدارية على مدى معين من الملكية وبعد ذلك المدى يصبح الارتباط سلبياً (Morck et al., 1988).

في حين دلت النتائج في دراسة (Han et al., 2014) على أن الملكية الإدارية مرتبطة بشكل إيجابي بدقة المعلومات العامة والخاصة للمحللين الماليين حيث تخلق الملكية الإدارية توافقاً في المصالح بين الإدارة والمساهمين الآخرين. واتفقت دراسة (Hayat et al., 2018) مع هذا التوجه فأوضحت ارتباط نمط الملكية الإدارية في الإقتصاديات المتقدمة بقرارات أكثر جودة ترفع من قيمة الشركة بخاصة في قرارات التمويل بالدين، وأرجعت ذلك إلى انخفاض تكاليف الرقابة واختفاء السلوك الإنتهازي للمديرين في ظل ملكيتهم لأسهم الشركة، وأيدت ذلك دراسة صالح، (٢٠١٩) التي تمت على الشركات المصرية المقيدة في سوق المال حيث دلت على التأثير الإيجابي للملكية الإدارية على جودة التقارير المالية في حال لا تزيد نسبتها على ٢٥٪ بينما لا يوجد تأثير على جودة التقارير لو زادت الملكية الإدارية لمستويات مرتفعة، كما أشارت للملكية العائلية والتي لم يثبت من نتائج الدراسة علاقتها بجودة التقارير المالية، كما أشارت دراسة حسين، (٢٠٢١) إلى أن المستوى المنخفض من ملكية الإدارة للأسهم يرتبط باهتمامها بجودة الإفصاح عن المعلومات المستقبلية مدفوعة في ذلك برغبتها في كسب ثقة المستثمرين.

ومما سبق تخلص الباحثان إلى أن هناك خلاف واضح بشأن تأثير نمط الملكية الإدارية على جودة الإفصاح الاختياري، كما ربطت بعض الدراسات بين توجه الإدارة نحو الإفصاح الاختياري مع النسبة المنخفضة من الملكية الادارية ومع تقدم البيئة الاقتصادية المحيطة بهذا النمط. وقد أثرت الدراسة الحالية أن تتحو نحو الإتجاه بأن ملكية الإدارة للأسهم قد لا يتغلب على دوافعها الإنتهازية وتغليب مصالحها على مصالح الفئات الأخرى من أصحاب المصالح، ومن ثم يمكن صياغة الفرض السابع والفرض الثامن على الشكل التالي:

الفرض السابع: يوجد تأثير سلبي لنمط الملكية الإدارية على ملائمة المعلومات المستقبلية من وجهة نظر المحللين الماليين.

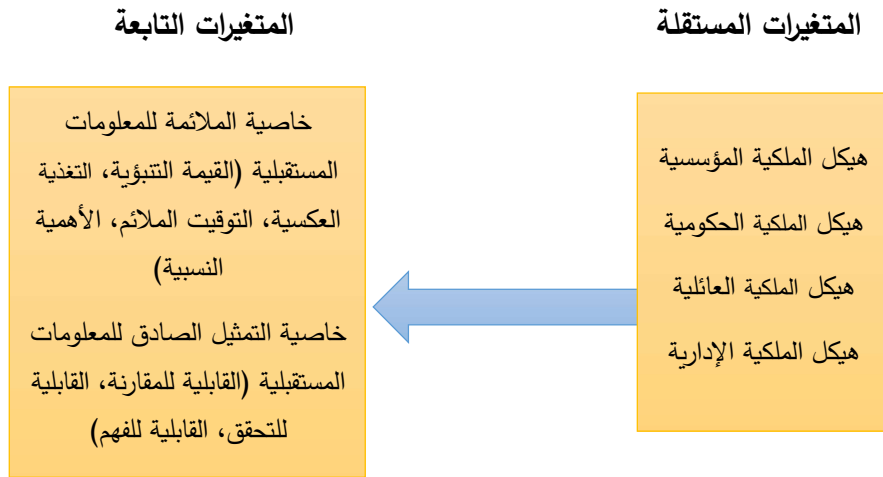
الفرض الثامن: يوجد تأثير سلبي لنمط الملكية الإدارية على التمثيل الصادق للمعلومات المستقبلية من وجهة نظر المحللين الماليين.

ويوضح الشكل رقم (١) نموذج مبسط للمتغيرات الأساسية التي تناولتها هذه الدراسة بالتحليل:

شكل رقم (١)

نموذج مبسط لمتغيرات البحث

تأثير نمط هيكل الملكية على الخصائص الأساسية لجودة المعلومات المستقبلية



المصدر: إعداد الباحثتان

القسم الرابع: الدراسة الميدانية (الإجراءات والمنهجية)

١/٤ الهدف من الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى استقصاء آراء المحللين الماليين في مصر حول مدى تأثير الأنماط المختلفة من هيكل الملكية في الشركات غير المالية المسجلة بالبورصة على جودة المعلومات المستقبلية المنشورة اختياريًا وذلك من خلال مدى توافر الخصائص النوعية أو الفنية للجودة وفقاً لأربع أنواع من هيكل الملكية هي: هيكل الملكية المؤسسية، هيكل الملكية الحكومية، هيكل الملكية العائلية، هيكل الملكية الإدارية.

وقد تضمنت هذه الدراسة استقصاء آراء مجموعتين هما المحللين الماليين كمجموعة أساسية والأكاديميين بالجامعات المصرية كمجموعة ضابطة، وعقد مقارنة لبيان مدى الاختلاف في الآراء للمجموعتين.

٢/٤ فروض الدراسة

تتمثل فروض الدراسة في الفروض التالية:

الفرض الأول: يوجد تأثير إيجابي لنمط الملكية المؤسسية (أجنبية أو محلية) على ملاءمة المعلومات المستقبلية من وجهة نظر المحللين الماليين.

الفرض الثاني: يوجد تأثير إيجابي لنمط الملكية المؤسسية (أجنبية أو محلية) على التمثيل الصادق للمعلومات المستقبلية من وجهة نظر المحللين الماليين.

الفرض الثالث: يوجد تأثير إيجابي لنمط الملكية الحكومية على ملاءمة المعلومات المستقبلية من وجهة نظر المحللين الماليين.

الفرض الرابع: يوجد تأثير إيجابي لنمط الملكية الحكومية على التمثيل الصادق للمعلومات المستقبلية من وجهة نظر المحللين الماليين.

الفرض الخامس: يوجد تأثير إيجابي لنمط الملكية العائلية على ملاءمة المعلومات المستقبلية من وجهة نظر المحللين الماليين.

الفرض السادس: يوجد تأثير إيجابي لنمط الملكية العائلية على التمثيل الصادق للمعلومات المستقبلية من وجهة نظر المحللين الماليين.

الفرض السابع: يوجد تأثير سلبي لنمط الملكية الإدارية على ملاءمة المعلومات المستقبلية من وجهة نظر المحللين الماليين.

الفرض الثامن: يوجد تأثير سلبي لنمط الملكية الإدارية على التمثيل الصادق للمعلومات المستقبلية من وجهة نظر المحللين الماليين.

٣/٤ عينة الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة تم توزيع عدداً من قوائم الإستقصاء علي مفردات العينة والتي تمثلت في مجموعتين أساسيتين علي النحو التالي:-

المجموعة الأولى/ مجموعة المحللين الماليين: حيث بلغ عدد شركات الوساطة المصرية على موقع البورصة المصرية <https://www.egx.com.eg/> في شهر ١٠ لسنة ٢٠٢٢م عدد ١٤١ شركة وساطة مالية، وتم ارسال استمارة الاستقصاء باستخدام الوسائل الالكترونية للوصول إلى أكبر عدد من الردود يسمح بالتحليل الإحصائي للبيانات. المجموعة الثانية/ مجموعة الأكاديميين: أساتذة الجامعات المصرية، وتم تحديد العدد حسب نسبة الردود التي وصلت ويمكن على أساسها إجراء الاختبارات الاحصائية.

وقد تم إعداد استمارة الإستقصاء بالاعتماد على ما تم تحليله في الجزء النظري من الدراسات السابقة للبحث وما ورد من خصائص لجودة المعلومات المحاسبية في ظل التقسيم المعدل لها في عام ٢٠١٠ إلي خصائص أساسية وداعمة، وقد تضمنت الإستمارة عدة أجزاء: الجزء الأول: يحتوى على المعلومات الوظيفية الخاصة بالمستقيين من المحللين الماليين والأكاديميين وشملت عدد سنوات الخبرة في العمل، المؤهل العلمى، والحصول على شهادات مهنية مثل CPA أو CFA وغيرها من عدمه.

الجزء الثانى: يحتوى على العبارات التى تتناسب مع هدف وفروض البحث لتقييم إجابات المستقصى منهم حولها وذلك وفقاً لمقياس ليكرت الخماسى حيث تعبر الدرجة ٥ عن الرأى موافق بشدة، الدرجة ٤ موافق، والدرجة ٣ محايد، الدرجة ٢ غير موافق، الدرجة ١ غير موافق

على الاطلاق، ويوضح الجدول رقم (١) خصائص عينة الدراسة من حيث التأهيل العلمي، الوظيفة الحالية، الخبرة الوظيفية العملية.

جدول (١)

التكرارات والنسب المئوية لعينة الدراسة

- توصيف عينة الدراسة وفقاً للتأهيل العلمي:

الترتيب	النسبة المئوية %	العدد	المؤهل العلمي
3	23.3	41	بكالوريوس
4	10.2	18	دراسات عليا
2	29.0	51	ماجستير
1	32.4	57	دكتوراه
5	5.1	9	أخرى
-	100.0	176	الإجمالي

- توصيف عينة الدراسة وفقاً للوظيفة الحالية:

الترتيب	النسبة المئوية %	العدد	الوظيفة الحالية
2	49.4	87	محلل مالي
1	50.6	89	أكاديمي بأحد الجامعات المصرية
-	100.0	176	الإجمالي

- توصيف عينة الدراسة وفقاً لعدد سنوات الخبرة:

الترتيب	النسبة المئوية %	العدد	سنوات الخبرة الوظيفية العملية
4	13.1	23	- أقل من ٣ سنوات
2	26.1	46	- من ٣ - ٥ سنوات
3	20.5	36	- من ٥ - ١٠ سنوات
1	40.3	71	- أكثر من ١٠ سنوات
-	100.0	176	الإجمالي

٤/٤ خصائص عينة الدراسة

يتضح من الجدول رقم (١) الذي يمثل التكرارات والنسب المئوية لوصف عينة الدراسة الخصائص الديموغرافية الآتية:

(أولاً) بالنسبة للحاصلين على مؤهل علمي يتبين أن ٤١ مفردة بنسبة ٢٣,٣٪ من عدد المستقصى منهم حاصلين على درجة البكالوريوس، بينما عدد ١٨ مفردة بنسبة ١٠,٢٪ حاصلين على دبلوم دراسات عليا في أحد فروع المحاسبة، كما يوجد ٥١ مفردة بنسبة ٢٩٪ من عدد المستقصى منهم من الحاصلين على درجة الماجستير، و ٥٧ مفردة بنسبة ٣٢,٤٪ من الحاصلين على درجة الدكتوراه، مما يدل على زيادة درجة المعرفة لدى هذه الفئات للإجابة على أسئلة الاستقصاء.

(ثانياً) فيما يتعلق بالوظيفة الحالية يتبين أن ٨٧ مفردة بنسبة ٤٩,٤٪ من عينة الدراسة يمثلون المحليين الماليين، بينما ٨٩ مفردة بنسبة ٥٠,٦٪ من عينة الدراسة يمثلون أكاديميين بأحد الجامعات المصرية، مما يدل على أن عينة الدراسة لديها الوعي والإلمام الكافي بموضوع الدراسة.

(ثالثاً) بالنسبة لسنوات الخبرة العملية يتبين أن ٢٣ مفردة بنسبة ١٣,١٪ أقل من ٣ سنوات، بينما ٤٦ مفردة بنسبة ٢٦,١٪ أكبر من ثلاث سنوات وأقل من خمس سنوات، وعدد ٣٦ مفردة بنسبة ٢٠,٥٪ أكبر من خمس سنوات وأقل من عشرة سنوات، في حين بلغ عدد المستقصى منهم الأكبر من عشرة سنوات خبرة ٧١ مفردة بنسبة ٤٠,٣٪.

٥/٤ الأساليب الإحصائية المستخدمة

لغرض الوصول إلي النتائج التي تحقق أهداف الدراسة تم استخدام عدداً من الأساليب الإحصائية بإستخدام البرنامج الإحصائي SPSS "الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية" الإصدار رقم 26، وتحليل البيانات التي تم جمعها وكذلك تم اختبار صحة الفروض الإحصائية من خلال مجموعة من الأساليب الإحصائية الملائمة.

١/٥/٤ اختبار الثبات والصدق للمقاييس المستخدمة في الدراسة

- التحقق من مستوي الثبات في المقاييس

تم الاعتماد على اختبار ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha بهدف التعرف على درجة الموثوقية أو الإعتماضية Reliability، وكذلك قياس مدى الثبات أو الإتساق الداخلي لأسئلة الإستقصاء. وقد توصلت الدراسة الحالية إلى أن قيمة معامل ثبات ألفا كرونباخ لجميع بنود قائمة الاستقصاء والتي تضمنت عدد (٤٥) سؤال تساوى 0.977 أى نسبة 98% تقريباً وهى نسبة مرتفعة جداً تعكسها قيمة ألفا كرونباخ، مما يدل على أنه يمكن الاعتماد على نتائج قائمة الاستقصاء، والاطمئنان إلى مصداقيتها فى تحقيق أهداف الدراسة.

- التحقق من مستوي الصدق في المقاييس

يعبر كل من صدق المحتوى والصدق الذاتى عن مستوى الصدق فى قائمة الاستقصاء، ويعتمد صدق المحتوى على منطقية محتويات الإختبار الذى يمثل الشكل العام للإختبار أو مظهره الخارجى من حيث متغيراته، لذلك تم مراجعة قائمة الإستقصاء وأخذ آراء بعض المتخصصين والمهتمين لإبداء وجهة نظرهم فيها، وإجراء بعض التعديلات عليها في ضوء المقترحات المقدمة. أما بالنسبة للصدق الذاتى فقد تم الحصول عليه باستخراج الجذر التربيعى لمعامل الثبات، وقد بلغ معامل الصدق الكلى لمجموعة المتغيرات المستخدمة فى الدراسة 988.

أى بنسبة 99% وهى نسبة مرتفعة جداً، مما يعني تمتع قائمة الإستقصاء بدرجة عالية من الصدق والثبات.

جدول رقم (٢)

معاملات الثبات والصدق لمتغيرات البحث

المتغير	عدد البنود	معامل الثبات Cronbach's Alpha	معامل الصدق (الجذر التربيعي لمعامل الثبات)
- تأثير هيكل الملكية المؤسسية على الخصائص الأساسية لجودة المعلومات المستقبلية.	9	.927	0.963
- تأثير هيكل الملكية الحكومية على الخصائص الأساسية لجودة المعلومات المستقبلية.	9	.895	0.946
- تأثير هيكل الملكية العائلية على الخصائص الأساسية لجودة المعلومات المستقبلية.	9	.916	0.957
- تأثير هيكل الملكية الإدارية على الخصائص الأساسية لجودة المعلومات المستقبلية.	9	.889	0.942
- البنود التي تعبر عن ملاءمة المعلومات المستقبلية.	6	.894	0.945
- البنود التي تعبر عن التمثيل الصادق للمعلومات المستقبلية.	3	.830	0.911
الإجمالي	45	.977	0.988

المصدر: من واقع مخرجات برنامج SPSS

ويتضح من الجدول رقم (٢) مايلي:

- المتغير الأول المستقل للدراسة وهو يمثل البنود المعبرة عن تأثير هيكل الملكية المؤسسية على الخصائص الأساسية لجودة المعلومات المستقبلية ويحتوي علي تسعة أسئلة ويمثل معامل الثبات لتلك الأسئلة ٩٢,٧٪، ومعامل الصدق يمثل ٩٦,٣٪.
- المتغير الثاني المستقل للدراسة وهو يمثل البنود المعبرة عن تأثير هيكل الملكية الحكومية على الخصائص الأساسية لجودة المعلومات المستقبلية ويتضمن عدد تسعة أسئلة ويمثل معامل الثبات لتلك الأسئلة ٨٩,٥٪، ومعامل الصدق يمثل ٩٤,٦٪.
- المتغير الثالث المستقل للدراسة ويتعلق بالبنود التي تعبر عن تأثير هيكل الملكية العائلية على الخصائص الأساسية لجودة المعلومات المستقبلية ، ويتضمن علي عدد تسعة أسئلة ويمثل معامل الثبات لتلك الأسئلة ٩١,٦٪، ومعامل الصدق يمثل ٩٥,٧٪.
- المتغير الرابع المستقل للدراسة ويمثل البنود التي تعبر عن تأثير هيكل الملكية الإدارية على الخصائص الأساسية لجودة المعلومات المستقبلية ، ويتضمن علي عدد تسعة أسئلة ويمثل معامل الثبات لتلك الأسئلة ٨٨,٩٪، ومعامل الصدق يمثل ٩٤,٢٪.

- المتغير التابع الأول للدراسة ويمثل البنود التي تعبر عن ملاءمة المعلومات المستقبلية، ويتضمن عدد خمسة أسئلة ويمثل معامل الثبات لتلك الأسئلة ٨٩,٤٪، ومعامل الصدق يمثل ٩٤,٥٪.
- المتغير التابع الثاني للدراسة ويمثل البنود التي تعبر عن التمثيل الصادق للمعلومات المستقبلية، ويتضمن عدد أربعة أسئلة ويمثل معامل الثبات لتلك الأسئلة ٨٣٪، ومعامل الصدق يمثل ٩١,١٪.

٢/٥/٤ الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

تسعى الدراسة الحالية من خلال هذا الإختبار إلى استخدام الوسط الحسابي للتعبير عن إجابات المستقصى منهم نحو الموافقة أو عدم الموافقة على البنود التي تقيس متغيرات الدراسة.

- الإحصاء الوصفي للمتغير الأول المتمثل في البنود المعبرة عن تأثير هيكل الملكية المؤسسية على الخصائص الأساسية لجودة المعلومات المستقبلية:

جدول رقم (٣)

الإحصاء الوصفي للمتغير الأول

رمز المتغير	العناصر المتعلقة بهيكل الملكية المؤسسية	الوسط الحسابي Mean	الإحتراف المعياري Std. (deviation)	أعلى قيمة	أقل قيمة
X _{1.1}	١- في ظل هيكل الملكية المؤسسي تؤثر المعلومات المستقبلية المالية أو غير المالية المفصح عنها من الإدارة على عملية إعداد تنبؤات المحللين الماليين ومن ثم اتخاذ القرار الاستثماري.	3.8239	1.44131	5.0	1.00
X _{1.2}	٢- في ظل هيكل الملكية المؤسسي تتميز المعلومات المستقبلية المفصح عنها بقيمة تنبؤية تساعد في اعداد التنبؤات عن أداء الشركة المستقبلي.	4.0682	1.24023	5.0	1.00
X _{1.3}	٣- في ظل هيكل الملكية المؤسسي يمكن استخدام المعلومات المستقبلية في تقييم وتعديل التوقعات السابقة.	4.0000	1.13137	5.0	1.00
X _{1.4}	٤- في ظل هيكل الملكية المؤسسي تصل المعلومات المستقبلية لمتخذي القرار في التوقيت الملائم لعملية صنع القرار.	3.9091	1.12261	5.0	1.00
X _{1.5}	٥- في ظل هيكل الملكية المؤسسي تفصح الشركة عن المعلومات المستقبلية ذات الأهمية النسبية المرتفعة حيث حذفها أو تحريفها يؤثر جوهرياً في عملية اتخاذ القرار الاستثماري.	4.0057	1.14890	5.0	1.00
X _{1.6}	٦- في ظل هيكل الملكية المؤسسي تعبر المعلومات المستقبلية عن واقع الأحداث الاقتصادية بدون تحيز وبدون أخطاء.	3.7784	1.28809	5.0	1.00
X _{1.7}	٧- في ظل هيكل الملكية المؤسسي توفر الإدارة معلومات مستقبلية تخص الفترة السابقة بحيث يتمكن متخذوا القرار من مقارنة المعلومات المستقبلية لهذه الفترة بسابقتها.	4.0227	1.12608	5.0	1.00
X _{1.8}	٨- في ظل هيكل الملكية المؤسسي يمكن التحقق من منطقية الفروض وطرق القياس التي بنيت عليها المعلومات المستقبلية من الإدارة.	3.8239	1.19413	5.0	1.00
X _{1.9}	٩- في ظل هيكل الملكية المؤسسي يتم عرض المعلومات المستقبلية بشكل مبسط وواضح وخالي من التعقيد.	3.9205	1.06069	5.0	1.00
	المجموع	3.9280	.95316	5.0	1.00

- يبين الجدول رقم (٣) المتوسط الحسابي والإحتراف المعياري وأعلى قيمة وأدنى قيمة لمتغيرات الدراسة، وقد بلغ المتوسط الحسابي العام لهذا المحور ٣,٩٢٨ ، بينما بلغ الإحتراف

المعياري العام ٠,٩٥٣١٦ مما يدل على أن درجة موافقة عينة الدراسة تعتبر متوسطة في اتجاهها إلى أن تكون مرتفعة إلى حد ما.

- تعبر الفقرات من رقم (١ - ٥) عن خاصية الملاءمة في المعلومات المحاسبية المستقبلية، ويتضح من الجدول أن العبارة " في ظل هيكل الملكية المؤسسي تتميز المعلومات المستقبلية المفصح عنها بقيمة تنبؤية تساعد في اعداد التنبؤات عن أداء الشركة المستقبلي " جاءت بأعلى متوسط حسابي قدره ٤,٠٦٨٢ وإنحراف معياري قدره ١,٢٤٠٢٣ مما يدل على أنه في ظل نمط هيكل الملكية المؤسسية تبرز خاصية القيمة التنبؤية للمعلومات المستقبلية ، يليها في الأهمية خاصية الأهمية النسبية بمعناها في العبارة " في ظل هيكل الملكية المؤسسي تفصح الشركة عن المعلومات المستقبلية ذات الأهمية النسبية المرتفعة حيث حذفها أو تحريفها يؤثر جوهرياً في عملية إتخاذ القرار الاستثماري" بمتوسط حسابي قدره ٤,٠٠٥٧ وإنحراف معياري ١,١٤٨٩٠، مما يدل على أهمية الإفصاح عن المعلومات المستقبلية ذات الأهمية النسبية المرتفعة في عملية إتخاذ القرارات الإستثمارية..

- بينما تعبر الفقرات من رقم (٦ - ٩) عن خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المستقبلية، ويتضح من الجدول أن العبارة " في ظل هيكل الملكية المؤسسي توفر الادارة معلومات مستقبلية تخص الفترة السابقة بحيث يتمكن متخذوا القرار من مقارنة المعلومات المستقبلية لهذه الفترة بسابقتها" جاءت بأعلى متوسط حسابي قدره ٤,٠٢٢٧ وإنحراف معياري قدره ١,١٢٦٠٨ مما يدل على أهمية خاصية القابلية للمقارنة ، بينما يتضح أن العبارة " في ظل هيكل الملكية المؤسسي تعبر المعلومات المستقبلية عن واقع الأحداث الاقتصادية بدون تحيز وبدون أخطاء " هي أقل العبارات بمتوسط حسابي ٣,٧٧٨٤ وإنحراف معياري ١,٢٨٨٠٩ ، و العبارة " في ظل هيكل الملكية المؤسسي يمكن التحقق من منطقية الفروض وطرق القياس التي بنيت عليها المعلومات المستقبلية من الإدارة" من العبارات الأقل تأثيراً أيضاً حيث بلغ المتوسط الحسابي ٣,٨٢٣٩ بينما بلغ الإنحراف المعياري لهذه العبارة ١,١٩٤١٣.

- في ظل نمط هيكل الملكية المؤسسية حصلت جميع بنود المتغيرات المعبرة عن خاصية الملائمة على متوسط حسابي متقارب وهو مايعنى ارتفاع خاصية ملائمة المعلومات المستقبلية

وبالرغم من ارتفاع المتوسط الحسابي لخاصية القابلية للمقارنة الداعمة لخاصية التمثيل الصادق إلا أن خاصية القابلية للتحقق أعطت متوسط حسابي منخفض نوعاً ما.

- الإحصاء الوصفي للمتغير الثاني المتمثل في البنود المعبرة عن تأثير هيكل الملكية الحكومية على الخصائص الأساسية لجودة المعلومات المستقبلية:

جدول رقم (٤)

الإحصاء الوصفي للمتغير الثاني

رمز المتغير	العناصر المتعلقة بهيكل الملكية الحكومية	الوسط الحسابي Mean	الإحتراف المعياري Std. (deviation)	أعلى قيمة	أقل قيمة
X2-1	- في ظل هيكل الملكية الحكومية تؤثر المعلومات المستقبلية المالية أو غير المالية المفصح عنها من الإدارة على عملية إعداد تنبؤات المحللين الماليين ومن ثم اتخاذ القرار الاستثماري.	3.8523	1.19561	5.0	1.00
X2-2	- في ظل هيكل الملكية الحكومية تتميز المعلومات المستقبلية المفصح عنها بقيمة تنبؤية تساعد في إعداد التنبؤات عن أداء الشركة المستقبلية.	4.0682	1.07752	5.0	1.00
X2-3	- في ظل هيكل الملكية الحكومية يمكن استخدام المعلومات المستقبلية في تقييم وتعديل التوقعات السابقة.	4.0114	.99707	5.0	1.00
X2-4	- في ظل هيكل الملكية الحكومية تصل المعلومات المستقبلية لمتخذ القرار في التوقيت الملائم لعملية صنع القرار.	2.8693	1.29172	5.0	1.00
X2-5	- في ظل هيكل الملكية الحكومية تفصح الشركة عن المعلومات المستقبلية ذات الأهمية النسبية المرتفعة حيث حذفها أو تحريفها يؤثر جوهرياً في عملية اتخاذ القرار الاستثماري.	3.7386	1.18074	5.0	1.00
X2-6	- في ظل هيكل الملكية الحكومية تعبر المعلومات المستقبلية عن واقع الأحداث الاقتصادية بدون تحيز وبدون أخطاء.	3.9602	1.14323	5.0	1.00
X2-7	- في ظل هيكل الملكية الحكومية توفر الإدارة معلومات مستقبلية تخص الفترة السابقة بحيث يتمكن متخذوا القرار من مقارنة المعلومات المستقبلية لهذه الفترة بسابقتها.	3.9773	.98535	5.0	1.00
X2-8	- في ظل هيكل الملكية الحكومية يمكن التحقق من منطقية الفروض وطرق القياس التي بنيت عليها المعلومات المستقبلية من الإدارة.	3.9659	1.06850	5.0	1.00
X2-9	- في ظل هيكل الملكية الحكومية يتم عرض المعلومات المستقبلية بشكل مبسط وواضح وخالي من التعقيد.	3.9205	1.09775	5.0	1.00
	المجموع	3.8182	.82452	5.0	1.00

- يبين الجدول رقم (٤) المتوسط الحسابي والإحتراف المعياري وأعلى وأدنى قيمة لبنود المتغير الثاني المستقل من الدراسة، وقد بلغ المتوسط الحسابي العام لهذا المحور ٣,٨١٨٢ ، بينما

بلغ الانحراف المعياري العام ٠,٨٢٤٥٢، مما يدل على أن هناك اتجاه عام بين أفراد العينة على الموافقة على العبارات التي يتضمنها هذا المحور بمعدل متوسط في اتجاهها إلى أن تكون مرتفعة إلى حد ما.

- تعبر الفقرات من رقم (١ - ٥) عن خاصية الملاءمة في المعلومات المحاسبية المستقبلية، ويتضح من الجدول أن العبارة " في ظل هيكل الملكية الحكومية تتميز المعلومات المستقبلية المفصح عنها بقيمة تنبؤية تساعد في إعداد التنبؤات عن أداء الشركة المستقبلي " جاءت بأعلى متوسط حسابي قدره ٤,٠٦٨٢ وانحراف معياري قدره ١,٠٧٧٥٢، مما يدل على ارتفاع خاصية القيمة التنبؤية للمعلومات المستقبلية في ظل نمط هيكل الملكية الحكومية، يليها في الأهمية العبارة " في ظل هيكل الملكية الحكومية يمكن استخدام المعلومات المستقبلية في تقييم وتعديل التوقعات السابقة " المعبرة عن خاصية التغذية العكسية بمتوسط حسابي قدره ٤,٠١١٤ وانحراف معياري ٩٩٧٠٧، مما يدل على أهمية تقييم وتعديل التوقعات السابقة من خلال الإفصاح عن المعلومات المستقبلية. بينما يتضح أن العبارة " في ظل هيكل الملكية الحكومية تصل المعلومات المستقبلية لمتخذي القرار في التوقيت الملائم لعملية صنع القرار " هي أقل العبارات بمتوسط حسابي قدره ٢,٨٦٩٣ وانحراف معياري قدره ١,٢٩١٧٢.

- بينما تعبر الفقرات من رقم (٦ - ٩) عن خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المستقبلية، ويتضح من الجدول أن العبارة " في ظل هيكل الملكية الحكومية توفر الإدارة معلومات مستقبلية تخص الفترة السابقة بحيث يتمكن متخذوا القرار من مقارنة المعلومات المستقبلية لهذه الفترة بسابقتها " جاءت خاصية القابلية للمقارنة بأعلى متوسط حسابي قدره ٣,٩٧٧٣ وانحراف معياري قدره ٩٨٥٣٥، بينما يتضح أن خاصية القابلية للفهم والمعبر عنها بالعبارة " في ظل هيكل الملكية الحكومية يتم عرض المعلومات المستقبلية بشكل مبسط وواضح وخالي من التعقيد " هي أقل العبارات تأثيراً حيث بلغ المتوسط الحسابي لها ٣,٩٢٠٥ بينما بلغ الانحراف المعياري ١,٠٩٧٧٥.

- حصلت جميع بنود المتغيرات على متوسط حسابي متقارب، في ظل نمط هيكل الملكية الحكومية تتوافر خاصيتي الملائمة و التمثيل الصادق في المعلومات المستقبلية مع ملاحظة انخفاض المتوسط الحسابي لخاصية التوقيت الملائم بالمقارنة بكل الخصائص الداعمة.

- الإحصاء الوصفي للمتغير الثالث المتمثل فى البنود المعبرة عن تأثير هيكل الملكية العائلية على الخصائص الأساسية لجودة المعلومات المستقبلية:

جدول رقم (٥)

الإحصاء الوصفي للمتغير الثالث

رمز المتغير	العناصر المتعلقة بهيكل الملكية العائلية	الوسط الحسابي Mean	الإحراف المعياري Std.) (deviation	أعلى قيمة	أقل قيمة
X3-1	- فى ظل هيكل الملكية العائلية تؤثر المعلومات المستقبلية المالية أو غير المالية المفصح عنها من الإدارة على عملية إعداد تنبؤات المحللين الماليين ومن ثم اتخاذ القرار الاستثمارى.	3.6989	1.30283	5.0	1.00
X3-2	- فى ظل هيكل الملكية العائلية تتميز المعلومات المستقبلية المفصح عنها بقيمة تنبؤية تساعد فى اعداد التنبؤات عن أداء الشركة المستقبلى.	3.1023	1.37354	5.0	1.00
X3-3	- فى ظل هيكل الملكية العائلية يمكن استخدام المعلومات المستقبلية فى تقييم وتعديل التوقعات السابقة.	3.8011	1.08507	5.0	1.00
X3-4	- فى ظل هيكل الملكية العائلية تصل المعلومات المستقبلية لمتخذى القرار فى التوقيت الملائم لعملية صنع القرار.	3.7955	1.16775	5.0	1.00
X3-5	- فى ظل هيكل الملكية العائلية تفصح الشركة عن المعلومات المستقبلية ذات الأهمية النسبية المرتفعة حيث حذفها أو تحريفها يؤثر جوهرياً فى عملية اتخاذ القرار الاستثمارى.	3.7727	1.12861	5.0	1.00
X3-6	- فى ظل هيكل الملكية العائلية تعبر المعلومات المستقبلية عن واقع الأحداث الاقتصادية بدون تحيز وبدون أخطاء.	4.0000	1.19044	5.0	1.00
X3-7	- فى ظل هيكل الملكية العائلية توفر الإدارة معلومات مستقبلية تخص الفترة السابقة بحيث يتمكن متخذوا القرار من مقارنة المعلومات المستقبلية لهذه الفترة بسابقتها.	4.0057	1.01698	5.0	1.00
X3-8	- فى ظل هيكل الملكية العائلية يمكن التحقق من منطقية الفروض وطرق القياس التى بنيت عليها المعلومات المستقبلية من الإدارة.	3.8807	1.08626	5.0	1.00
X3-9	- فى ظل هيكل الملكية العائلية يتم عرض المعلومات المستقبلية بشكل مبسط وواضح وخالى من التعقيد.	3.9432	1.15494	5.0	1.00
	المجموع	3.7778	.90540	5.0	1.00

- يبين الجدول رقم (٥) المتوسط الحسابى والإحراف المعيارى وأعلى وأدنى قيمة لبنود المتغير الثالث المستقل من الدراسة، وقد بلغ المتوسط الحسابى العام لهذا المحور ٣,٧٧٧٨ ، بينما

بلغ الانحراف المعياري العام ٠,٩٠٥٤٠ مما يدل على أن هناك اتجاه عام بين أفراد العينة على الموافقة بمعدل متوسط على العبارات التي يتضمنها هذا المحور.

- تعبر الفقرات من رقم (١ - ٥) عن خاصية الملاءمة في المعلومات المحاسبية المستقبلية في ظل هيكل الملكية العائلية، ويتضح من الجدول أن العبارة المعبرة عن خاصية التغذية العكسية للمعلومات المستقبلية " في ظل هيكل الملكية العائلية يمكن استخدام المعلومات المستقبلية في تقييم وتعديل التوقعات السابقة." جاءت بأعلى متوسط حسابي قدره ٣,٨٠١١ وانحراف معياري قدره ١,٠٨٥٠٧ مما يدل على أنه في ظل نمط هيكل الملكية العائلية ترتفع خاصية التغذية العكسية للمعلومات المستقبلية، بينما يتضح أن العبارة " في ظل هيكل الملكية العائلية تتميز المعلومات المستقبلية المفصح عنها بقيمة تنبؤية تساعد في اعداد التنبؤات عن أداء الشركة " هي أقل العبارات بمتوسط حسابي قدره ٣,١٠٢٣ وانحراف معياري قدره ١,٣٧٣٥٤.

- بينما تعبر الفقرات من رقم (٦ - ٩) عن خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المستقبلية، ويتضح من الجدول أن العبارة " في ظل هيكل الملكية العائلية توفر الإدارة معلومات مستقبلية تخص الفترة السابقة بحيث يتمكن متخذوا القرار من مقارنة المعلومات المستقبلية لهذه الفترة بسابقتها" جاءت بأعلى متوسط حسابي قدره ٤,٠٠٥٧ وانحراف معياري قدره ١,٠١٦٩٨ مما يدل على أهمية خاصية القابلية للمقارنة في اتخاذ القرارات، بينما يتضح أن خاصية القابلية للتحقق المعبر عنها بالعبارة " في ظل هيكل الملكية العائلية يمكن التحقق من منطقية الفروض وطرق القياس التي بنيت عليها المعلومات المستقبلية من الإدارة" هي أقل العبارات تأثيراً حيث بلغ المتوسط الحسابي لها ٣,٨٨٠٧ بينما بلغ الانحراف المعياري ١,٠٨٦٣.

- حصلت جميع بنود المتغيرات على متوسط حسابي متقارب وتعد ذات تأثير على جودة المعلومات المستقبلية في ظل نمط هيكل الملكية العائلية وتعلو المتوسطات الحسابية للخصائص الداعمة لخاصية التمثيل الصادق على المتوسطات الحسابية للخصائص الداعمة لخاصية الملائمة.

- الإحصاء الوصفي للمتغير الرابع المتمثل في البنود المعبرة عن تأثير هيكل الملكية الإدارية على الخصائص الأساسية لجودة المعلومات المستقبلية:

جدول رقم (٦)

الإحصاء الوصفي للمتغير الرابع

رمز المتغير	العناصر المتعلقة بهيكل الملكية الإدارية	الوسط الحسابي Mean	الإتحراف المعياري (Std. deviation)	أعلى قيمة	أقل قيمة
X4.1	- في ظل هيكل الملكية الإدارية لا تؤثر المعلومات المستقبلية المالية أو غير المالية المفصح عنها من الإدارة على عملية إعداد تنبؤات المحللين الماليين ومن ثم اتخاذ القرار الاستثماري.	2.6705	1.30250	4.0	1.00
X4.2	- في ظل هيكل الملكية الإدارية لا يُعتمد على المعلومات المستقبلية المفصح عنها عند إعداد التنبؤات عن أداء الشركة المستقبلية.	2.5852	1.31957	4.0	1.00
X4.3	- في ظل هيكل الملكية الإدارية لا يُعتمد على المعلومات المستقبلية في تقييم وتعديل التوقعات السابقة.	2.8977	1.17634	4.0	1.00
X4.4	- في ظل هيكل الملكية الإدارية لا تصل المعلومات المستقبلية لمتخذي القرار في التوقيت الملائم لعملية صنع القرار.	2.8409	1.19892	4.0	1.00
X4.5	- في ظل هيكل الملكية الإدارية تبدو المعلومات المستقبلية غير ذات أهمية حيث حذفها أو تحريفها لن يؤثر جوهرياً في عملية اتخاذ القرار الاستثماري.	2.6420	1.25231	4.0	1.00
X4.6	- في ظل هيكل الملكية الإدارية قد لا تعبر المعلومات المستقبلية عن واقع الأحداث الاقتصادية بدون تحيز وبدون أخطاء.	2.6591	1.25935	4.0	1.00
X4.7	- في ظل هيكل الملكية الإدارية لا تحرص الإدارة على نشر معلومات مستقبلية تخص الفترة السابقة.	2.9659	1.26896	4.0	1.00
X4.8	- في ظل هيكل الملكية الإدارية لا يتوفر التحقق من منطوقية الفروض وطرق القياس التي بنيت عليها المعلومات المستقبلية من الإدارة.	2.8352	1.23340	4.0	1.00
X4.9	- في ظل هيكل الملكية الإدارية يتم عرض المعلومات المستقبلية بشكل غير واضح ومعقد.	2.6136	1.19935	4.0	1.00
	المجموع	2.7456	.90767	4.0	1.00

- بإعتبار المتوسط الحسابي من ١ إلى ٢,٤ درجة تأييد منخفضة، من ٢,٥ إلى ٣,٤ درجة تأييد متوسطة، من ٣,٥ إلى ٥ درجة تأييد عالية، يبين الجدول رقم (٦) المتوسط الحسابي والإتحراف المعياري وأعلى وأدنى قيمة لبنود المتغير الرابع المستقل من الدراسة، وقد بلغ المتوسط الحسابي العام لهذا المحور ٢,٧٤٥٦ ، بينما بلغ الإتحراف المعياري العام ٠,٩٠٧٦٧ مما يدل على أن هناك إتجاه عام بين أفراد العينة على الموافقة بمعدل متوسط على العبارات التي يتضمنها هذا المحور .

- تعبر الفقرات من رقم (١ - ٥) عن خاصية الملاءمة في المعلومات المحاسبية المستقبلية، ويتضح من الجدول أن العبارة " في ظل هيكل الملكية الإدارية لا يُعتمد على المعلومات المستقبلية في تقييم وتعديل التوقعات السابقة." جاءت بأعلى متوسط حسابى قدره ٢,٨٩٧٧ وإنحراف معيارى قدره ١,١٧٦٣٤ مما يدل على أنه في ظل نمط هيكل الملكية الإدارية هناك تأييد متوسط لعدم ظهور خاصية التغذية العكسية مما ينعكس بالسلب على خاصية ملائمة المعلومات المستقبلية، بينما كانت عبارة " في ظل هيكل الملكية الإدارية لا يُعتمد على المعلومات المستقبلية المفصح عنها عند إعداد التنبؤات عن أداء الشركة المستقبلى " أدنى متوسط حسابى وقدره ٢,٥٨٥٢ وإنحراف معيارى ١,٣١٩٥٧ مما يدل على أنه في ظل نمط هيكل الملكية الإدارية هناك تأييد متوسط لعدم ظهور خاصية القيمة التنبؤية مما ينعكس بالسلب على خاصية ملائمة المعلومات المستقبلية

- بينما تعبر الفقرات من رقم (٦ - ٩) عن خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المستقبلية، ويتضح من الجدول أن العبارة المعبرة عن خاصية القابلية للمقارنة " في ظل هيكل الملكية الإدارية لا تحرص الادارة على نشر معلومات مستقبلية تخص الفترة السابقة " جاءت بأعلى متوسط حسابى قدره ٢,٩٦٥٩ وإنحراف معيارى قدره ١,٢٦٨٩٦ مما يدل على أنه في ظل نمط هيكل الملكية الإدارية هناك تأييد متوسط لعدم ظهور خاصية القابلية للمقارنة مما ينعكس بالسلب على خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المستقبلية ، بينما كانت عبارة " في ظل هيكل الملكية الإدارية يتم عرض المعلومات المستقبلية بشكل غير واضح ومعقد." أدنى متوسط حسابى وقدره ٢,٦١٣٦ وإنحراف معيارى ١,١٩٩٣٥ مما يدل على أنه في ظل نمط هيكل الملكية الإدارية هناك تأييد متوسط لعدم ظهور خاصية القابلية للفهم مما ينعكس بالسلب على خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المستقبلية

- حصلت جميع بنود المتغيرات على متوسط حسابى متقارب وتعبير عن تأييد متوسط للتأثير السلبى لنمط هيكل الملكية الإدارية على خاصيتى الملائمة و التمثيل الصادق للمعلومات المستقبلية.

٦/٤ اختبارات الفروض وتحليل النتائج

١/٦/٤ اختبار الفرض الأول والثاني

ينص الفرض الأول على أنه " يوجد تأثير إيجابي لنمط الملكية المؤسسية (أجنبية أو محلية) على ملاءمة المعلومات المستقبلية من وجهة نظر المحللين الماليين"، وقد تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط Simple Regression لاختبار مدى وجود تأثير معنوي لنمط هيكل الملكية المؤسسية (المتغير المستقل الأول) على ملاءمة المعلومات المستقبلية (المتغير التابع) ويوضح الجدول رقم (٧) ملخص لنتائج نموذج الانحدار البسيط.

جدول رقم (٧)

نموذج الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرض الأول

Sig.	درجات الحرية F	معامل الارتباط R	معامل الانحدار R ²	معامل التحديد Adj R ²	Sig.	T	B	Model Variable
0.000	1258.037	0.937	0.878	0.878	.007	2.743	.288	X1
					.000	35.469	.922	Y1

المصدر: من واقع مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم (٧) الآتي:

- تعبر X1 عن المتغير المستقل الأول وهو نمط الملكية المؤسسية بينما تعبر Y1 عن المتغير التابع الأول وهو ملاءمة المعلومات المستقبلية.
- أظهرت نتائج نموذج الانحدار البسيط معنوية النموذج حيث أن معامل التحديد لنموذج المتغير المستقل هي ($Adj R^2 = 0.878$) وهذه القيمة مرتفعة جداً.
- بلغت قيمة درجات الحرية ($F=1258.037$) عند مستوى الدلالة Sig.000 مما يعنى أنه وبمستوى ثقة (95%) يمكن القول أنه يوجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين نمط هيكل الملكية المؤسسية وبين خاصية ملاءمة المعلومات المستقبلية.
- أوضحت نتائج النموذج أن معامل الانحدار بلغت (0.937) وهى قيمة معنوية عند مستوى أقل من (0.05)، ويتضح أن إشارة معامل الانحدار موجبة بما يتفق مع إشارة معامل الارتباط أي أنه توجد علاقة طردية موجبة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل الأول والمتغير

التابع الأول مما يعنى رفض الفرض العدمى وقبول الفرض البديل الذى ينص على أنه توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين نمط هيكل الملكية المؤسسية وبين خاصية ملاءمة المعلومات المستقبلية وذلك طبقاً لرأى المشاركين فى عينة الدراسة.

بينما ينص الفرض الثانى على أنه " يوجد تأثير إيجابى لنمط الملكية المؤسسية (أجنبية أو محلية) على التمثيل الصادق للمعلومات المستقبلية من وجهه نظر المحللين الماليين"، وقد تم استخدام نموذج الانحدار الخطى البسيط لاختبار مدى وجود تأثير معنوى لنمط هيكل الملكية المؤسسية (المتغير المستقل الأول) على التمثيل الصادق للمعلومات المستقبلية (المتغير التابع الثانى) ويوضح الجدول رقم (٨) ملخص لنتائج هذا الإختبار.

جدول رقم (٨)

نموذج الانحدار الخطى البسيط لاختبار الفرض الثانى

Sig.	درجات الحرية F	معامل الارتباط R	معامل الانحدار R ²	معامل التحديد Adj R ²	Sig.	T	B	Model Variable
0.000	1239.272	0.936	0.877	0.876	.233	1.197	.140	X1
					.000	35.203	1.022	Y2

المصدر: من واقع مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم (٨) الآتى:

- تعبر X1 عن المتغير المستقل الأول وهو نمط هيكل الملكية المؤسسية بينما تعبر Y2 عن المتغير التابع الثانى وهو التمثيل الصادق للمعلومات المستقبلية.
- أظهرت نتائج نموذج الانحدار البسيط معنوية النموذج حيث أن معامل التحديد لنموذج المتغير المستقل هي ($Adj R^2 = 0.876$) وهذه القيمة مرتفعة جداً.
- بلغت قيمة درجات الحرية ($F=1239.272$) عند مستوى الدلالة Sig.000 مما يعنى أنه وبمستوى ثقة (95%) يمكن القول أنه يوجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين نمط هيكل الملكية المؤسسية وبين خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المستقبلية.
- أوضحت نتائج النموذج أن معامل الانحدار بلغت (0.877) وهى قيمة معنوية عند مستوى أقل من (0.05)، ويتضح أن إشارة معامل الانحدار موجبة بما يتفق مع إشارة معامل الارتباط

أي أنه توجد علاقة طردية موجبة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل الأول والمتغير التابع الثاني مما يعنى رفض الفرض العدمى وقبول الفرض البديل الذى ينص على أنه توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين نمط هيكل الملكية المؤسسية وبين خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المستقبلية وذلك طبقاً لرأى المشاركين فى عينة الدراسة.

٢/٦/٤ اختبار الفرض الثالث والرابع

ينص الفرض الثالث على أنه " يوجد تأثير إيجابى لنمط الملكية الحكومية على ملاءمة المعلومات المستقبلية من وجهة نظر المحللين الماليين"، وقد تم استخدام نموذج الانحدار الخطى البسيط Simple Regression لاختبار مدى وجود تأثير معنوى لنمط هيكل الملكية الحكومية (المتغير المستقل الثانى) على ملاءمة المعلومات المستقبلية (المتغير التابع الأول). ويوضح الجدول رقم (٩) ملخص لنتائج نموذج الانحدار البسيط.

جدول رقم (٩)

نموذج الانحدار الخطى البسيط لاختبار الفرض الثالث

Sig.	درجات الحرية F	معامل الارتباط R	معامل الانحدار R2	معامل التحديد Adj R2	Sig.	T	B	Model Variable
0.000	401.171	0.835	0.697	0.696	.127	1.532	.284	X2
					.000	20.029	.950	Y1

المصدر: من واقع مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم (٩) الآتى:

- تعبر X2 عن المتغير المستقل الثانى وهو نمط الملكية الحكومية بينما تعبر Y1 عن المتغير التابع الأول وهو ملاءمة المعلومات المستقبلية.
- أظهرت نتائج نموذج الانحدار البسيط معنوية النموذج حيث أن معامل التحديد لنموذج المتغير المستقل هي ($Adj R^2 = 0.696$) وهذه القيمة مرتفعة.
- بلغت قيمة درجات الحرية ($F=401.171$) عند مستوى الدلالة Sig.000 مما يعنى أنه وبمستوى ثقة (95%) يمكن القول أنه يوجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين نمط هيكل الملكية الحكومية وبين خاصية ملاءمة المعلومات المستقبلية.

- أوضحت نتائج النموذج أن معامل الانحدار بلغت (0.697) وهي قيمة معنوية عند مستوى أقل من (0.05)، ويتضح أن إشارة معامل الانحدار موجبة بما يتفق مع إشارة معامل الارتباط أي أنه توجد علاقة طردية موجبة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل الثاني والمتغير التابع الأول مما يعنى رفض الفرض العدمى وقبول الفرض البديل الذى ينص على أنه توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين نمط هيكل الملكية الحكومية وبين خاصية ملاءمة المعلومات المستقبلية وذلك طبقاً لرأى المشاركين فى عينة الدراسة.

بينما ينص الفرض الرابع على أنه " يوجد تأثير إيجابى لنمط الملكية الحكومية على التمثيل الصادق للمعلومات المستقبلية من وجهة نظر المحللين الماليين"، وقد تم استخدام نموذج الانحدار الخطى البسيط لاختبار مدى وجود تأثير معنوى لنمط هيكل الملكية الحكومية (المتغير المستقل الثانى) على التمثيل الصادق للمعلومات المستقبلية (المتغير التابع الثانى) ويوضح الجدول رقم (١٠) ملخص لنتائج هذا الإختبار.

جدول رقم (١٠)

نموذج الانحدار الخطى البسيط لاختبار الفرض الرابع

Sig.	درجات الحرية F	معامل الارتباط R	معامل الإندار R2	معامل التحديد Adj R2	Sig.	T	B	Model Variable
0.000	242.427	0.763	0.582	0.580	.412	.822	.199	X2
					.000	15.570	.963	Y2

المصدر: من واقع مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم (10) الآتى:

- تعبر X2 عن المتغير المستقل الثانى وهو نمط هيكل الملكية الحكومية بينما تعبر Y2 عن المتغير التابع الثانى وهو التمثيل الصادق للمعلومات المستقبلية.

- أظهرت نتائج نموذج الانحدار البسيط معنوية النموذج حيث أن معامل التحديد لنموذج المتغير المستقل هي ($Adj R^2 = 0.580$) وهذه القيمة مرتفعة جداً.

- بلغت قيمة درجات الحرية ($F=242.427$) عند مستوى الدلالة Sig.000 مما يعنى أنه وبمستوى ثقة (95%) يمكن القول أنه يوجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين نمط هيكل الملكية الحكومية وبين خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المستقبلية.

- أوضحت نتائج النموذج أن معامل الانحدار بلغت (0.582) وهى قيمة معنوية عند مستوى أقل من (0.05)، ويتضح أن إشارة معامل الانحدار موجبة بما يتفق مع إشارة معامل الارتباط أي أنه توجد علاقة طردية موجبة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل الثانى والمتغير التابع الثانى مما يعنى رفض الفرض العدمى وقبول الفرض البديل الذى ينص على أنه توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين نمط هيكل الملكية الحكومية وبين خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المستقبلية وذلك طبقاً لرأى المشاركين فى عينة الدراسة.

٣/٦/٤ اختبار الفرض الخامس والسادس

ينص الفرض الخامس على أنه " يوجد تأثير إيجابى لنمط الملكية العائلية على ملاءمة المعلومات المستقبلية من وجهة نظر المحللين الماليين"، وقد تم استخدام نموذج الانحدار الخطى البسيط Simple Regression لاختبار مدى وجود تأثير معنوى لنمط هيكل الملكية العائلية (المتغير المستقل الثالث) على ملاءمة المعلومات المستقبلية (المتغير التابع). ويوضح الجدول رقم (١١) ملخص لنتائج نموذج الانحدار البسيط.

جدول رقم (١١)

نتائج نموذج الانحدار البسيط للفرض الخامس

Sig.	درجات الحرية F	معامل الارتباط R	معامل الإندار R2	معامل التحديد Adj R2	Sig.	T	B	Model Variable
0.000	204.122	0.735	0.540	0.537	.000	5.005	1.036	X3
					.000	14.287	.761	Y1

المصدر: من واقع مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم (١١) الآتى:

- تعبر X3 عن المتغير المستقل الثالث وهو نمط الملكية العائلية بينما تعبر Y1 عن المتغير التابع الأول وهو ملاءمة المعلومات المستقبلية.
- أظهرت نتائج نموذج الانحدار البسيط معنوية النموذج حيث أن معامل التحديد لنموذج المتغير المستقل هي $Adj R^2 = 0.537$ وهذه القيمة مرتفعة.
- بلغت قيمة درجات الحرية ($F=204.122$) عند مستوى الدلالة Sig.000 مما يعنى أنه وبمستوى ثقة (95%) يمكن القول أنه يوجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين نمط هيكل الملكية العائلية وبين خاصية ملاءمة المعلومات المستقبلية.
- أوضحت نتائج النموذج أن معامل الانحدار بلغت (0.540) وهى قيمة معنوية عند مستوى أقل من (0.05)، ويتضح أن إشارة معامل الانحدار موجبة بما يتفق مع إشارة معامل الارتباط أي أنه توجد علاقة طردية موجبة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل الثالث والمتغير التابع الأول مما يعنى رفض الفرض العدمى وقبول الفرض البديل الذى ينص على أنه توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين نمط هيكل الملكية العائلية وبين خاصية ملاءمة المعلومات المستقبلية وذلك طبقاً لرأى المشاركين في عينة الدراسة.
- بينما ينص الفرض السادس على أنه " يوجد تأثير إيجابى لنمط الملكية العائلية على التمثيل الصادق للمعلومات المستقبلية من وجهة نظر المحللين الماليين"، وقد تم استخدام نموذج الانحدار الخطى البسيط لاختبار مدى وجود تأثير معنوى لنمط هيكل الملكية العائلية (المتغير المستقل الثالث) على التمثيل الصادق للمعلومات المستقبلية (المتغير التابع الثانى) ويوضح الجدول رقم (١٢) ملخص لنتائج هذا الإختبار.

جدول رقم (١٢)

نموذج الانحدار الخطى البسيط لاختبار الفرض السادس

Sig.	درجات الحرية F	معامل الارتباط R	معامل الإنحدار R2	معامل التحديد Adj R2	Sig.	T	B	Model Variable
0.000	168.874	0.702	0.493	0.490	.001	3.435	.828	X3
					.000	12.995	.807	Y2

المصدر: من واقع مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم (١٢) الآتي:

- تعبر X3 عن المتغير المستقل الثالث وهو نمط هيكل الملكية العائلية بينما تعبر Y2 عن المتغير التابع الثاني وهو التمثيل الصادق للمعلومات المستقبلية.
- أظهرت نتائج نموذج الانحدار البسيط معنوية النموذج حيث أن معامل التحديد لنموذج المتغير المستقل هي ($Adj R^2 = 0.490$) وهذه القيمة مرتفعة جداً.
- بلغت قيمة درجات الحرية ($F=168.874$) عند مستوى الدلالة Sig.000 مما يعني أنه وبمستوى ثقة (95%) يمكن القول أنه يوجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين نمط هيكل الملكية العائلية وبين خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المستقبلية.
- أوضحت نتائج النموذج أن معامل الانحدار بلغت (0.493) وهي قيمة معنوية عند مستوى أقل من (0.05)، ويتضح أن إشارة معامل الانحدار موجبة بما يتفق مع إشارة معامل الارتباط أي أنه توجد علاقة طردية موجبة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل الثالث والمتغير التابع الثاني مما يعنى رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل الذي ينص على أنه توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين نمط هيكل الملكية العائلية وبين خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المستقبلية وذلك طبقاً لرأى المشاركين فى عينة الدراسة.

٤/٦/٤ اختبار الفرض السابع والثامن

ينص الفرض السابع على أنه " يوجد تأثير سلبى لنمط الملكية الإدارية على ملاءمة المعلومات المستقبلية من وجهة نظر المحللين الماليين"، وقد تم استخدام نموذج الانحدار الخطى البسيط Simple Regression لاختبار مدى وجود تأثير معنوى لنمط هيكل الملكية الإدارية (المتغير المستقل الرابع) على ملاءمة المعلومات المستقبلية (المتغير التابع الأول). ويوضح الجدول رقم (١٣) ملخص لنتائج نموذج الانحدار البسيط.

جدول رقم (١٣)

ملخص نتائج نموذج الانحدار البسيط للفرض السابع

Sig.	درجات الحرية F	معامل الارتباط R	معامل الانحدار R2	معامل التحديد Adj R2	Sig.	T	B	Model Variable
0.000	3.904	0.148	0.022	0.016	.000	15.586	3.491	X4
					.050	1.976	.153	Y1

المصدر: من واقع مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم (١٣) الآتي:

- تعبر X4 عن المتغير المستقل الرابع وهو نمط الملكية الإدارية بينما تعبر Y1 عن المتغير التابع الأول وهو ملاءمة المعلومات المستقبلية.
- أظهرت نتائج نموذج الانحدار البسيط عدم معنوية النموذج حيث أن معامل التحديد لنموذج المتغير المستقل هي $Adj R^2 = 0.016$ وهذه القيمة منخفضة.
- بلغت قيمة درجات الحرية (F=3.904) عند مستوى الدلالة Sig.000 مما يعنى أنه وبمستوى ثقة (95%) يمكن القول أنه يوجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين نمط هيكل الملكية الإدارية وبين خاصية ملاءمة المعلومات المستقبلية.
- أوضحت نتائج النموذج أن معامل الانحدار بلغت (0.022) وهى قيمة معنوية عند مستوى مساوى ل (0.05)، مما يعنى رفض الفرض العدمى وقبول الفرض البديل الذى ينص على أنه توجد علاقة معنوية ضعيفة بين نمط هيكل الملكية الإدارية وبين خاصية ملاءمة المعلومات المستقبلية وذلك طبقاً لرأى المشاركين فى عينة الدراسة.
- بينما ينص الفرض الثامن على أنه " يوجد تأثير سلبى لنمط الملكية الإدارية على التمثيل الصادق للمعلومات المستقبلية من وجهه نظر المحللين الماليين"، وقد تم استخدام نموذج الانحدار الخطى البسيط لاختبار مدى وجود تأثير معنوى لنمط هيكل الملكية الإدارية (المتغير المستقل الرابع) على التمثيل الصادق للمعلومات المستقبلية (المتغير التابع الثانى) ويوضح الجدول رقم (١٤) ملخص لنتائج هذا الإختبار.

جدول رقم (١٤)

نموذج الانحدار الخطى البسيط لاختبار الفرض الثامن

Sig.	درجات الحرية F	معامل الارتباط R	معامل الإندار R2	معامل التحديد Adj R2	Sig.	T	B	Model Variable
0.000	2.140	0.110	0.012	0.007	.000	14.126	3.527	X4
					.144	1.466	.127	Y2

المصدر: من واقع مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم (١٤) الآتى:

- تعبر X4 عن المتغير المستقل الرابع وهو نمط هيكل الملكية الإدارية بينما تعبر Y2 عن المتغير التابع الثانى وهو التمثيل الصادق للمعلومات المستقبلية.
- أظهرت نتائج نموذج الانحدار البسيط عدم معنوية النموذج حيث أن معامل التحديد لنموذج المتغير المستقل هي ($Adj R^2 = 0.007$) وهذه القيمة منخفضة جداً.
- بلغت قيمة درجات الحرية ($F=2.140$) عند مستوى الدلالة Sig.000 مما يعنى أنه وبمستوى ثقة (95%) يمكن القول أنه يوجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين نمط هيكل الملكية الإدارية وبين خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المستقبلية.
- أوضحت نتائج النموذج أن معامل الانحدار بلغت (0.012) وهى قيمة معنوية عند مستوى أكبر من (0.05)، أي أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل الرابع والمتغير التابع الثانى مما يعنى قبول الفرض العدمى ورفض الفرض البديل وذلك طبقاً لرأى المشاركين فى عينة الدراسة.

٥/٦/٤ أسئلة الإستقصاء المفتوحة

- بالنسبة لأسئلة الإستقصاء المفتوحة فقد اقترح المشاركون فى العينة بشأن تحسين الإفصاح الاختيارى عن المعلومات المستقبلية فى ظل الأنماط المختلفة من هيكل الملكية فى الشركات غير المالية المصرية ما يلى:
- إستخدام بنود المعلومات التى يستخدمها المحللين الماليين فى بناء توقعاتهم ووضع هذه البنود محل الإفصاح الملزم من سوق المال.
- الإفصاح عن المعلومات المستقبلية فى وقت مبكر حتى يتمكن المستفيدون من إستخدامها فى الوقت المناسب، مع التوسع فى الإفصاحات الأخرى.
- تحديد دقيق لمواطن الإفصاح عن المعلومات المستقبلية وبخاصة المركز التنافسي والإستراتيجي.
- أن يتم عرضها بشكل حيادي دقيق وتعبر بمصداقيه عن الواقع حتى يمكن اتخاذ قرارات جوهريه صحيحه مع تطوير التوقعات عن الأداء المستقبلي للشركة.
- الالتزام بالشفافية والنزاهة والوضوح عند إتاحة المعلومات.

- الحد من مستوى عدم تماثل المعلومات، وتفعيل دور لجان المراجعة.
- وفيما يتعلق بالمحددات الأخرى بخلاف هيكل الملكية التي تؤثر على جودة المعلومات المستقبلية المفصح عنها في الشركات غير المالية المصرية، اقترح المشاركون في العينة المحددات التالية:
- مجلس الإدارة وآليات الرقابة الخمسة من العوامل التي تؤثر بشكل كبير.
- مصداقيه المعلومات والتأكد من صحتها.
- حجم الشركه وتوجهات الإدارة.
- حجم الشركة، مستوى الربحية، نسبة الرفع المالي، والتسجيل في أكثر من بورصة مصرية.
- دور الحكومة وإعتماد النظم الآلية.
- حجم الشركة، هيكل الحوكمة، المراجعة الداخلية وفعاليتها.
- الإعتماد علي دراسات المراكز البحثية عند اتخاذ القرارات.
- حجم الشركة، وتفعيل قواعد حوكمة الشركات، والبيئة القانونية التي تعمل فيها الشركة، وفعالية لجان المراجعة.

٧/٤ اختبار t- test للفرق بين متوسط آراء المحللين الماليين والأكاديميين

- وللتحقق من الفرض القائل "هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط آراء المحللين الماليين ومتوسط آراء الأكاديميين بشأن تأثير هيكل الملكية المؤسسية على خصائص جودة المعلومات المستقبلية" تم إجراء اختبار (ت) للعينات المستقلة كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (١٥)

العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	القيمة الاحتمالية	الدلالة الإحصائية
87	4.0881	.82908	2.228	0.019	دال إحصائياً
89	3.7715	1.04156			

- يتضح من الجدول رقم (١٥) أن متوسط آراء المحللين الماليين بلغ قيمة (٤,٠٨٨١) بإنحراف معياري (٨,٢٩٠٨)، وهو أعلى من متوسط آراء الأكاديميين البالغ (٣,٧٧١٥) بإنحراف معياري (١,٠٤١٥٦)، كما جاءت نتيجة اختبار ت (٢,٢٢٨) بقيمة إحصائية (٠,٠١٩) وهي أصغر

من مستوى الدلالة (٠,٠٥) وعليه تقرر أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ٠,٠٥ بين متوسط آراء المحللين الماليين ومتوسط آراء الأكاديميين فيما يتعلق بتأثير هيكل الملكية المؤسسية على خصائص جودة المعلومات المستقبلية.

-وللتحقق من الفرض القائل "بأنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط آراء المحللين الماليين ومتوسط آراء الأكاديميين فيما يتعلق بتأثير هيكل الملكية الحكومية على خصائص جودة المعلومات المستقبلية" تم إجراء اختبار t-test للعينات المستقلة كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (١٦)

الدلالة الإحصائية	القيمة الاحتمالية	قيمة ت	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	
غير دال إحصائياً	.492	0.439	.83276	3.7905	87	المحللين الماليين
			.82020	3.8452	89	الأكاديميين

ويتبين من الجدول رقم (١٦) أن متوسط آراء المحللين الماليين بلغ قيمة (٣,٧٩٠٥) بإنحراف معياري (٠,٨٣٢٧٦) وهو أقل من متوسط آراء الأكاديميين البالغ (٣,٨٤٥٢) بإنحراف معياري (٠,٨٢٠٢٠)، كما جاءت نتيجة اختبار ت (٠,٤٣٩) بقيمة إحصائية (٠,٤٩٢) وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة (٠,٠٥) وعليه تقرر أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ٠,٠٥ بين متوسط آراء المحللين الماليين ومتوسط آراء الأكاديميين.

-ولاختبار صحة الفرض القائل بأنه "يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط آراء المحللين الماليين ومتوسط آراء الأكاديميين بشأن تأثير هيكل الملكية العائلية على خصائص جودة المعلومات المستقبلية" تم إجراء اختبار (ت) للعينات المستقلة وتبين التالي:

جدول رقم (١٧)

الدلالة الإحصائية	القيمة الاحتمالية	قيمة ت	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	
غير دال إحصائياً	0.308	0.129	.86237	3.7688	87	المحللين الماليين
			.95040	3.7865	89	الأكاديميين

يتضح من الجدول رقم (١٧) أن متوسط آراء المحللين الماليين بلغ قيمة (٣,٧٦٨٨) بإنحراف معياري (٨,٦٢٣٧)، وهو أقل بقليل من متوسط آراء الأكاديميين البالغ (٣,٧٨٦٥) بإنحراف معياري (٠,٩٥٠٤)، كما جاءت نتيجة إختبار ت (٠,١٢٩) بقيمة إحتتمالية (٠,٣٠٨) وهي أكبر من مستوى الدلالة (٠,٠٥) وعليه تقرر أنه لا يوجد فروق (أى يوجد إتفاق) ذات دلالة إحصائية بين متوسط آراء المحللين الماليين ومتوسط آراء الأكاديميين عند مستوى الدلالة ٠,٠٥. فيما يتعلق بتأثير هيكل الملكية العائلية على خصائص جودة المعلومات المستقبلية.

-وفيما يخص الفرض القائل بأنه "يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط آراء المحللين الماليين ومتوسط آراء الأكاديميين بشأن تأثير هيكل الملكية الإدارية على خصائص جودة المعلومات المستقبلية" تم إجراء إختبار (ت) للعينات المستقلة وتبين التالي:

جدول رقم (١٨)

العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة ت	القيمة الإحتتمالية	الدلالة الإحصائية
87	2.6271	.66321	1.731	0.000	دال إحصائياً
89	2.8614	1.08676			المحللين الماليين
					الأكاديميين

يتضح من الجدول رقم (١٨) أن متوسط آراء المحللين الماليين بلغ قيمة (٢,٦٢٧١) بإنحراف معياري (٦,٦٣٢١)، وهو أقل بقليل من متوسط آراء الأكاديميين البالغ (٢,٨٦١٤) بإنحراف معياري (١,٠٨٦٧)، كما جاءت نتيجة إختبار ت (١,٧٣١) بقيمة إحتتمالية (Sig.= 0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة (٠,٠٥) وعليه تقرر أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط آراء المحللين الماليين ومتوسط آراء الأكاديميين عند مستوى الدلالة ٠,٠٥. فيما يتعلق بتأثير هيكل الملكية الإدارية على خصائص جودة المعلومات المستقبلية.

القسم الخامس

النتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية

١/٥ النتائج

١- يوضح الجدول التالي ملخصاً لآراء المحللين الماليين في توافر خصائص جودة المعلومات في المعلومات المستقبلية في ظل أنماط ثلاثة من هيكل الملكية للشركات غير المالية في مصر

خاصية التمثيل الصادق	خاصية الملاءمة	نمط هيكل الملكية
١. القابلية للمقارنة. ٢. القابلية للفهم. ٣. القابلية للتحقق.	١. القيمة التنبؤية. ٢. الأهمية النسبية. ٣. التغذية العكسية. ٤. التوقيت الملائم.	الملكية المؤسسية
١. القابلية للمقارنة. ٢. القابلية للتحقق. ٣. القابلية للفهم.	١. القيمة التنبؤية. ٢. التغذية العكسية. ٣. الأهمية النسبية. ٤. التوقيت الملائم.	الملكية الحكومية
١. القابلية للمقارنة. ٢. القابلية للفهم. ٣. القابلية للتحقق.	١. التغذية العكسية. ٢. التوقيت الملائم. ٣. الأهمية النسبية. ٤. القيمة التنبؤية.	الملكية العائلية

أما عن نمط هيكل الملكية الرابع ويشير في هذه الدراسة إلى هيكل الملكية الإدارية فإن آراء المحللين الماليين أيدت بصورة متوسطة عدم توافر الخصائص الداعمة لكل من خاصية الملاءمة وخاصية التمثيل الصادق للمعلومات المستقبلية.

يلاحظ أن المحللين الماليين قد أكدوا اعتقادهم بتوافر خاصية القيمة التنبؤية كخاصية داعمة لملائمة المعلومات المستقبلية في كل من نمط الملكية المؤسسية ونمط الملكية الحكومية في حين كانت ضعيفة في نمط الملكية العائلية وغير متوافره في نمط الملكية الإدارية بتأييد متوسط، كما جاءت القابلية للمقارنة من أكثر الخصائص الداعمة لخاصية التمثيل الصادق من وجهة نظرهم في أنماط الملكية الثلاثة المؤسسية والحكومية والعائلية.

٢- أيد التحليل الإحصائي قبول فروض البحث الثمانية بإثبات العلاقة الإيجابية لأنماط الملكية الثلاثة المؤسسية والحكومية والعائلية مع خاصيتي الملاءمة والتمثيل الصادق للمعلومات المستقبلية المفصح عنها إختيارياً كما أثبت وجود علاقة سلبية ضعيفة بين نمط الملكية الإدارية وخاصة الملاءمة للمعلومات المستقبلية، وعدم وجود علاقة إحصائية بين نمط الملكية الإدارية وخاصة التمثيل الصادق للمعلومات المستقبلية، وقد يفسر ذلك عدم ثقة المحللين الماليين في المعلومات المستقبلية التي تفصح عنها الإدارة إختيارياً في ظل تملكها لأسهم الشركة.

٣- اتفقت آراء المحللين الماليين وآراء الأكاديميين فيما يتعلق بتوافر خصائص جودة المعلومات في المعلومات المستقبلية في ظل هيكل الملكية الحكومية وهيكل الملكية العائلية في حين اختلفت آراؤهم في في ظل كل من هيكل الملكية المؤسسية وهيكل الملكية الإدارية وقد يرجع ذلك إلى اختلاف النظرة بينهما لترتيب الأهمية للخصائص الداعمة لكل من خاصية الملاءمة وخاصة التمثيل الصادق فلاشك أن عملية اتخاذ القرار من قبل المحللين الماليين لها أساليب مختلفة وهي عملية معقدة تتشابه فيها العديد من المتغيرات التي قد لا يعطيها الأكاديميين نفس الأهمية.

٢/٥ التوصيات

- أن تتبنى هيئة الرقابة المالية المصرية مشروع معيار يحدد بنود إفصاح ملزم للشركات عن المعلومات المالية وغير المالية المستقبلية مسترشدين في ذلك بآراء المحللين الماليين حيث يحد ذلك من عشوائية الإفصاح الإختياري عن المعلومات المستقبلية ويقلل من مشكلة عدم تماثل المعلومات، ويرفع من ثقة المحللين الماليين فيها ويزيد من القابلية للمقارنة بين الشركات في النشاط الواحد.
- الاهتمام بتوافر خصائص الجودة من ملاءمة المعلومات والتمثيل الصادق لها في الإفصاح الخاص بالمعلومات المستقبلية المالية أو غير المالية حيث يساعد ذلك على تخفيض

المشاكل المقترنة ببعدها تماثل المعلومات، وبالتالي يرشد القرارات الاستثمارية ويرفع من كفاءة سوق المال.

- الحث على تقديم معلومات كافية عن حوكمة الشركات في ظل نمط الملكية العائلية ونمط الملكية الإدارية لتؤكد وجود الرقابة الفعالة على المعلومات المنشورة بما يدعم ثقة المحللين الماليين في المعلومات المستقبلية.
- ضرورة الاهتمام بكيفية عرض بنود المعلومات المستقبلية وتفصيلها بما يعزز خاصية القابلية للفهم لمستخدمي المعلومة سواء من المتخصصين أو غيرهم.

٣/٥ البحوث والدراسات المستقبلية

- دراسة أثر هيكل الملكية في البنوك المقيدة في البورصة المصرية على أداء وقيمة البنك.
- تقديم إطار أو مؤشر مقترح يمكن من خلاله تقييم الإفصاح الإختياري عن المعلومات المستقبلية في الشركات المسجلة بالبورصة المصرية.
- دراسة العلاقة بين هيكل الملكية المركزة وإدارة الربح في الشركات المساهمة المصرية.
- دراسة المحتوى المعلوماتي للمعلومات المستقبلية على أسعار الأسهم للشركات المسجلة بالبورصة المصرية وعلاقة ذلك بنمط هيكل الملكية.

المراجع المستخدمة

أولاً: المراجع العربية

- أبو الخير، مدثر طه، (٢٠٠٧)، أثر معايير المحاسبة الدولية والعوامل النظامية على جودة القوائم المالية: دراسة ميدانية عن تطبيق معيار الانخفاض في قيمة الأصول، *المجلة العلمية للتجارة والتمويل*، العدد الأول، ص ١-٦٠.
- أبو العلا، أسامة مجدي فؤاد محمد. (٢٠١٩). " أثر هيكل الملكية وهيكل التمويل على إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري"، *مجلة الفكر المحاسبي*، مج ٢٣، ع ٤٤، ص ٤٧ - ١.
- أحمد، أحمد بخيت محمد، (٢٠١٩)، دقة تنبؤات المحللين الماليين والملكية المؤسسية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، *مجلة البحوث التجارية المعاصرة*، مجلد ٣٣، عدد ٤٤، ص ٣٨-٨٣.
- الجعارات، خالد جمال، (٢٠١٢)، وضع نموذج مقترح لخصائص المعلومات المالية ذات الجودة العالية- دراسة نظرية تحليلية، *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة*، العدد الثالث والثلاثون.
- الحناوي، السيد محمود ، (٢٠١٩)، أثر هيكل الملكية على جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، *مجلة البحوث المحاسبية*، العدد ١، جامعة طنطا -كلية التجارة- قسم المحاسبة، ص ٦٦-١١٤.
- الباز، ماجد مصطفى علي، (٢٠٢٢)، أثر العلاقات السياسية للشركات على الإفصاح عن المعلومات المستقبلية وإنعكاسها على كفاءة القرارات الاستثمارية: بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، *مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية*، ٦(٣)، ١٤١-٢٠٠.
- الرشيدى، ممدوح صادق محمد، (٢٠١٢)، " دراسة تحليلية لأساليب تقييم جودة التقارير المالية."، *مجلة البحوث التجارية المعاصرة*، م ٢٦، ع ٢، ص ١-٦٠.
- الزاملى، باسم حسين، كزار سليم حميدى، أمير صاحب شاكر، (٢٠٢١)، "التكامل بين محددات هيكل الملكية وفعالية لجنة التحقيق وتأثيرهما فى جودة المعلومات المحاسبية."، *أوراق ثقافية، مجلة الأدب والعلوم الإنسانية*، السنة الثالثة، العدد ١٦.
- الهيئة العامة للرقابة المالية، (٢٠١٦)، *الدليل المصرى لحوكمة الشركات*، مركز المديرين المصرى، وزارة الإستثمار، أغسطس، الإصدار الثالث.

- حسين، ابتسام نافل. (٢٠٢١)، "أثر الدور التأكدي لمراجع الحسابات من خلال مراجعة التقارير المتكاملة على جودة الإفصاح المستقبلي للمعلومات الإضافية."، *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، مج ١، ع ٢، ص ص ٩٩-١٢٩.
- حسين، محمود محمد عبد الرحيم، (٢٠٢١)، تحليل العلاقة بين الإفصاح المحاسبي الاختياري عن المعلومات المستقبلية في التقارير السنوية وقيمة الشركة: دليل تطبيقي في بيئة الأعمال المصرية، *مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية*، ع (١)، ١٩-٨٧.
- رمضان، مها أحمد، (٢٠١٨)، مدي ملاءمة المعلومات المحاسبية متضمنة العناصر غير الملموسة لأغراض قياس القيمة دراسة تطبيقية مقارنة علي الشركات المسجلة في البورصة المصرية علي أساس هيكل الملكية، *مجلة الفكر المحاسبي*، مج ٢٢، ع (٢)، ٥١-٢.
- رميلي، ثناء محمد رزق، (٢٠١٨)، أثر الخصائص التشغيلية للشركة وحوكمة الشركات على العلاقة بين جودة الإفصاح عن المعلومات الاستثمارية المستقبلية غير المالية وكفاءة الاستثمار دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، *مجلة البحوث المحاسبية*، ع (٢)، ٣٥٤-٣٩٢.
- زغود، تبر، ويوسف قريشي، (٢٠١٧)، هيكل الملكية ورقابة المؤسسة- دراسة تحليلية، *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية*، العدد ٦، ٢٣٩-٢٥٠.
- سامي، مجدي محمد، (٢٠٠٠)، نحو إطار مرجعي لتقويم المعلومات المحاسبية، *مجلة البحوث التجارية*، جامعة الزقازيق، كلية التجارة، العدد الثاني، ص ص ٤٢٧، ٤٢٨.
- سبسي، مصطفى يوسف، (٢٠١١)، دور المعلومات المالية المستقبلية للشركات في اتخاذ القرارات (دراسة ميدانية على عدد من شركات القطاع الخاص)، *رسالة ماجستير غير منشورة*، جامعة حلب - كلية الاقتصاد.
- سعدالدين، ايمان محمد، (٢٠١٤)، إطار مقترح للمعلومات المالية المستقبلية واختباره من منظور المستثمرين في سوق الأوراق المالية: دراسة ميدانية، *المجلة العلمية للتجارة والتمويل*، ع (١)، ٢٧٧-٣٢٤.
- صالح، أبو الحمد مصطفى. (٢٠١٩)، هيكل الملكية وجودة التقارير المالية في الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية، *مجلة البحوث التجارية المعاصرة*، مج ٣٣، ع ١٤، ١-٤٣.
- عبد الدايم، سلوي عبد الرحمن، (٢٠١٩)، تحليل العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة والإفصاح عن المعلومات المستقبلية وأثرها علي قرارات المستثمرين مع دراسة ميدانية، *المجلة العلمية للدراسات المحاسبية*، (العدد الاول)، ٣١٥-٣٩٧.

- عفيفي، هلال عبدالفتاح، (٢٠١٣)، أثر تركيز الملكية الفردية و الحكومية على إدارة الأرباح في القطاعين الخاص والعام: دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية، *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، مج ٣٧ - ٤٤، ٢٧ - ١٤.
- علي، حنان أيمن، (٢٠١٣). دراسة أثر هيكل الملكية على جودة التقارير المالية وانعكاس ذلك على أداء الشركات - دراسة ميدانية)، *رسالة ماجستير غير منشورة*، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
- علي، صالح علي صالح، (٢٠٢١)، دراسة واختبار العلاقة بين الخصائص التشغيلية للشركات ومستوى الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، *مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية*، ٥(٣)، ٧٣-١٢٨.
- عيطة، متولى السيد متولى، (٢٠٢٠)، أثر نمط هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على جودة المراجعة الخارجية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في البورصة السعودية، *مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية*، مج ٤، ٤، ١٤، ص ١-٥٣.
- محمد، أحمد سليم، (٢٠١٨)، تفسير العلاقة بين هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة بشفافية واستمرارية الأرباح - دراسة تطبيقية على الشركات المشتركة، *مجلة الفكر المحاسبي*، السنة الثانية والعشرون، العدد الثالث، الجزء الثاني.
- محمد، عمرو محمد خميس، (٢٠١٩)، أثر الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في التقارير السنوية على قيمة الشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، *مجلة البحوث المحاسبية*، ٦(الجزء الثاني العدد ٢)، ١٥٢-٢١١.
- مصطفى، سليمان محمد؛ النجار، سامح محمد امين، (٢٠١٨)، "أثر التوفيق بين معايير المحاسبة المحلية ومعايير التقرير المالي الدولية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية في الأسواق الناشئة"، *مجلة الفكر المحاسبي*، مجلد ٢٢، ٨٤، ص ١١٦٩-١٢٠٣.
- مليجي، مجدي مليجي عبد الحكيم، (٢٠١٤)، أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية - دراسة نظرية تطبيقية، *عمادة البحث العلمي بجامعة سلمان بن عبد العزيز من خلال المقترح البحثي رقم ٢٠١٤/٠٢/١٦٠٩*
- يونس، وليد حمدي الحسيني، (٢٠٢١)، تأثير تغيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية علي جودة المعلومات المالية - (دراسة تطبيقية) ، *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية*، كلية التجارة، جامعة دمياط، المجلد ٢، العدد ١، ج ٢، ٤٧٥ - ٥٢١

ثانياً: المراجع الاجنبية

- Abdallah Maysa Ali and Nayera Adeldayem Eltambohy, (2022), Narrative forward-looking information disclosure, do ownership concentration, boardroom gender diversity and cultural values matter? A cross country study, **Managerial Auditing Journal**, Vol. 37 No. 6, pp. 742-765.
- Aljifri, K., & Hussainey, K. (2007)," The determinants of forward-looking information in annual reports of UAE companies.", **Managerial Auditing Journal**. Vol. 22, No. 9, pp. 881-894.
- Aljifri Khaled, Khaled Hussainey and Peter Oyelere,(2012)," The Determinants of Relevant Information Disclosure: A Corporate Governance Perspective.", **UAEU-FBE-Working Paper Series, No. 2012-07**.
- Aljifri, K., Hussainey, K. and Oyelere, P., (2013), "The determinants of relevant information disclosure: a corporate governance perspective.", **Corporate Ownership and Control**, Vol. 10, No. 2, pp. 8-19.
- Al-Najjar, B., & Abed, S., (2014),"The association between disclosure of forward-looking information and corporate governance mechanisms: Evidence from the UK before the financial crisis period.", **Managerial Auditing Journal**, Vol. 29, No. 7, pp. 578-595.
- Alves, S.,(2012),"Ownership Structure and Earning Management: Evidence from Portugal.", **Australasian Accounting Business and Finance Journal**, Vol.6,No.1,pp.57-74.
- Athanasakou, V., & Hussainey, K., (2014), "The perceived credibility of forward-looking performance disclosures.", **Accounting and business research**, Vol. 44, No. (3), pp. 227-259.
- Berle, A. and Means, G. (1932) "**The Modern Corporation and Private Property.**", Commerce Clearing House, New York.
- Bravo, F., (2016), "Forward-looking disclosure and corporate reputation as mechanisms to reduce stock return volatility.", **Revista de Contabilidad**, Vol.19, No. (1), pp. 122-131.

- Brockman, P. and Cicon, J. ,(2013), "The information content of management earnings forecasts: an analysis of hard versus soft information.", **Journal of Financial Research**, Vol. 36, No. 2, pp. 147-173.
- Buerter Samuel and Hyang-Sun Pae, April (2020)," Corporate Governance and Forward-Looking Information Disclosure: Evidence from a Developing Country.", [Journal of African Business](#), pp.293-308.
- Chakroun, R., & Hussainey, K., (2014), "Disclosure quality in Tunisian annual reports.", **Corporate Ownership and Control**, Vol. 11, No. (4), pp. 58-80.
- Chen Shuping, Xia Chen and Qiang Cheng, June(2008), " Do Family Firms Provide More or Less Voluntary Disclosure?", [Journal of Accounting Research](#), Vol, 46(3):499-536, DOI: [10.2139/ssrn.999785](#).
- Dey, P. K., Roy, M., & Akter, M., (2020), "What determines forward-looking information disclosure in Bangladesh ?", **Asian Journal of Accounting Research**, Vol. 5, No. 2, pp. 225-239.
- Elgammal Mohammed M., Khaled Hussainey and Fatma Ahmed,(2018), " Corporate Governance and Voluntary Risk and Forward-looking Disclosures.", **Journal of Applied Accounting Research**, Vol. 19, No. 4, pp. 592-607.
- El-Gazzar, Samir, (1998), "Predisclosure information and institutional ownership: a crosssectional examination of market revaluations during earnings announcement periods.", **The Accounting Review**, Vol.73,No.1, pp. 119–129.
- Financial Accounting Standards Board(FASB), Statement of Financial Accounting Concepts No. 2, Qualitative Characteristics of Accounting Information, May 1980, P.10, [www.fasb.org](#).
- Graham, J. R., Harvey, C. R., & Rajgopal, S., (2005), "The economic implications of corporate financial reporting.", **Journal of accounting and economics**, Vol. 40, No. (1-3), pp. 3-73.
- Habbash Murya S.,(2014), " The Impact of Corporate Governance and Ownership Structure On Voluntary Disclosure

- in Annual Reports of Saudi Listed- Firms.", **Accounting Research Journal**, Vol.13, No.1, pp.57-96.
- Han Sam, Justin Y. Jin, Tony Kang and Gerald J. Lobo,(2014)," Managerial Ownership and Financial Analysts' Information Environment.", Available at <http://ssrn.com/abstract=2267203> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2267203>
 - Hassan Shah, Umair Ahmed, Dr Naveed and Muhammad Sohail Khalil, October (2021), "Real Earning Management in Family Firm: A Case Study of Pakistan Context.", **International Journal of Business and Management Sciences**, Vol. 02(01), pp.31-45.
 - Hassanein, A., & Hussainey, K., (2015),"Is forward-looking financial disclosure really informative? Evidence from UK narrative statements.", **International Review of Financial Analysis**, Vol. 41, pp. 52-61.
 - Hayat Mustansar, Yan Yu, Man Wang and Khalil Jebran, (2018)," Impact of Managerial and Institutional Ownership on Capital Structure: A Comparison between China & USA.", **European Journal of Business and Management**, Vol.10, No.24, pp.69-80.
 - Ho Poh-Ling and Grantley Taylor,(2013)," Corporate governance and different types of voluntary disclosure Evidence from Malaysian listed firms.", **Pacific Accounting Review**, Vol. 25 No. 1, pp. 4-29.
 - Hussainey, K. and Al-Najjar, B., (2011), "Future-oriented narrative reporting: determinants and use.", **Journal of Applied Accounting Research**, Vol 12, No 2, pp.123-138.
 - Ibrahim N. Ayuernie and Norashikin Ismail, Feb. (2015)," Ownership Structure and Earnings Forecast Accuracy: Evidence from Malaysian IPOs.", **Journal of Economics, Business and Management**, Vol. 3, No. 2,pp. 233-240.
 - International Accounting Standards Board(IASB), (2010), The Framework for the Preparation and Presentation of Financial Statements, www.iasb.org.
 - Karamanou, I. and Vafeas, N., (2005), "The association between corporate boards, audit committees, and management earnings

- forecasts: an empirical analysis.", **Journal of Accounting Research**, Vol. 43, No. 3, pp. 453-486.
- Kent, P., & Ung, K., (2003), " Voluntary disclosure of forward-looking earnings information in Australia.", **Australian Journal of Management**, Vol.28, No. (3), pp. 273-285.
 - Kim Hyun-Dong, Yura Kim, Tomas Mantecon and Kyojik "Roy" Song, Feb. (2019), "Short-term institutional investors and agency costs of debt.", **Journal of Business Research**, Vol.95, pp.195-210.
 - Kunc, M. H., Giorgino, M. C., & Barnabè, F., (2020), " Developing forward-looking orientation in integrated reporting.", **Meditari Accountancy Research**, Vol. 29, No. (4), pp. 823-850.
 - Liu, Sun, (2015), "[Corporate governance and forward-looking disclosure: Evidence from China.](#)", [Journal of International Accounting, Auditing and Taxation](#), Vol.25, pp.16-30.
 - Menicucci, E., (2018), "Exploring forward-looking information in integrated reporting: a multi-dimensional analysis.", **Journal of Applied Accounting Research**, Vol. 19, No. 1, pp. 102-121.
 - Mindzak, J., & Zeng, T. (2018). The impact of pyramid ownership on earnings management. *Asian Review of Accounting*, Vol. 26, No. (2), pp. 208-224.
 - Morck, Randall, Andrei Shleifer and Robert W. Vishny , January–March (1988), " Management ownership and market valuation: An empirical analysis.", [Journal of Financial Economics](#), Vol. 20, PP.293-315.
 - Mostafa Salwa N. Ali, Ahmed Abdel Salam A. and Ali Abdel Karim R., June (2018), "Ownership Concentration and Corporate Governance.", **Scientific Journal of Commercial Research**, Vol.1, Sixth year.
 - Mukti Aloysius Harry and Istianingsih Sastrodiharjo , Sep.(2018), " The Impact of Ownership Structure on Intellectual Capital Disclosure-Medwell.", [International Business Management](#), 12(3):337-345.
 - Nagata Kyoko and Pascal Nguyen, (2017), " Ownership structure and disclosure quality: Evidence from management

- forecasts revisions in Japan.", **Journal of Accounting and Public Policy**, Vol.36, pp.451-467.
- Shan Ee Wen Qu and Mong, Li Liu, Victoria Wise and Peter Carey, (2015)," Corporate governance and quality of forward-looking information Evidence from the Chinese stock market.", **Asian Review of Accounting**, Vol. 23, No. 1, pp. 39-67.
 - Shleifer, A and R. W. Vishny (1997), "A Survey of Corporate Governance.", **Journal of Finance**, Vol. 52, pp. 737-83.
 - Umezawa Toshihiro and [Ujo Goto](#), Jan., (2007)," Corporate ownership structure and management earnings forecast.", [Corporate Ownership and Control](#), Vol.4, No.3, pp.247-250.
 - Verleun, M., Georgakopoulos, G., Sotiropoulos, I., & Vasileiou, K. (2011). "The Sarbanes-Oxley Act and accounting quality: a comprehensive examination.", **International Journal of Economics and Finance**, Vol. 3, No. 5, pp. 49- 64
 - Wang Liu and Kenneth Yung, Sep. (2011)," Do state enterprises manage earnings more than privately owned firms? The case of China.", **Journal of Business Finance and Accounting**, Vol.38, No.7,8, pp.794-812.
 - Wang, M., & Hussainey, K., (2013),"Voluntary forward-looking statements driven by corporate governance and their value relevance.", **Journal of accounting and public policy**, Vol.32, No. (3), pp. 26-49.

ملاحق البحثملحق رقم ١

نلتمس من سيادتكم الإدلاء بآرائكم حول التساؤلات التي تتضمنها الدراسة الميدانية عن " جودة الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في ظل الأنماط المختلفة لهيكل الملكية- دليل ميداني من وجهة نظر المحللين الماليين." والتي تُساهم في الوصول لنتائج تعكس الواقع العملي في البيئة المصرية من حيث جودة الإفصاح الاختياري عن المعلومات المستقبلية عند اتخاذكم القرار الاستثماري، مع التأكيد على أن آراء سيادتكم لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي في هذه الدراسة وتتمتع بالسرية التامة.

تعريف هامة

- المقصود بالمعلومات المستقبلية: هي تلك المعلومات التي تتعلق بمستقبل الشركة ويتم إعدادها من قبل الإدارة وتعد من أهم مصادر المعلومات التي تساعد مستخدمى التقارير المالية في إتخاذ القرارات، وذلك لكونها تقدم معلومات وتنبؤات مستقبلية عن خطط وتوجهات الشركات لفترات مستقبلية قد تكون قصيرة أو طويلة الأجل.
- الملكية المؤسسية (ملكية المؤسسات): تشير إلى نوع من الملكية المركزة وفيها يكون الملاك الكبار للأسهم في صورة مؤسسات مثل البنوك أو شركات تأمين أو صناديق إستثمار وغيرها.
- الملكية الحكومية: تشير إلى نوع من الملكية المركزة وفيها يكون المالك الأكبر الدولة ممثلة في الحكومة.
- الملكية العائلية: الشركة التي يمتلك فيها أفراد عائلة واحدة حقوق ملكية ويكون واحد أو أكثر من تلك العائلة عضواً في مجلس الإدارة.
- الملكية الإدارية: يمتلك بعض أعضاء مجلس الإدارة نسبة معينة من أسهم الشركة قد تتجاوز نسبة ٢٥٪.

أولاً: بيانات عامة:

- ١- التأهيل العلمي: بكالوريوس () دبلوم دراسات عليا ()
ماجستير () دكتوراة () أخرى ()

٢- الوظيفة الحالية:

- محلل مالي في شركات سمسة الأوراق المالية:

- محلل مالي بيع Sell-side analysts ()
- محلل مالي شراء Buy – side analysts ()
- أكاديمي بأقسام المحاسبة بالجامعات المصرية ()

٣- الخبرة الوظيفية العملية:

- أقل من ٣ سنوات () من ٣ إلى ٥ سنوات ()
من ٥ إلى ١٠ سنوات () أكثر من ١٠ سنوات ()

أسئلة الإستقصاء:

غير موافق على الإطلاق	غير موافق	محايد	موافق إلى حد ما	موافق جدا	
					<p>البيوتد المتعلقة بهيكل الملكية المؤسسية:</p> <p>١- في ظل هيكل الملكية المؤسسي تؤثر المعلومات المستقبلية المالية أو غير المالية الموضح عنها من الإدارة على عملية إعداد تبيؤات المحللين الماليين ومن تم اتخاذ القرار الاستثماري.</p> <p>٢- في ظل هيكل الملكية المؤسسي تتميز المعلومات المستقبلية الموضح عنها بقيمة تنبؤية تساعد في إعداد التبيؤات عن أداء الشركة المستقبلي.</p> <p>٣- في ظل هيكل الملكية المؤسسي يمكن استخدام المعلومات المستقبلية في تقييم وتعديل التوقعات السابقة.</p> <p>٤- في ظل هيكل الملكية المؤسسي تصل المعلومات المستقبلية لمتخذى القرار في التوقيت الملائم لعملية صنع القرار.</p> <p>٥- في ظل هيكل الملكية المؤسسي تفصح الشركة عن المعلومات المستقبلية ذات الأهمية النسبية المرتفعة حيث حذفها أو تحريفها يؤثر جوهرياً في عملية اتخاذ القرار الاستثماري.</p> <p>٦- في ظل هيكل الملكية المؤسسي تعبر المعلومات المستقبلية عن واقع الأحداث الاقتصادية بدون تحيز وبدون أخطاء.</p>

				<p>٧- في ظل هيكل الملكية المؤسسي توفر الإدارة معلومات مستقبلية تخص الفترة السابقة بحيث يتمكن متخذوا القرار من مقارنة المعلومات المستقبلية لهذه الفترة بسابقتها.</p> <p>٨- في ظل هيكل الملكية المؤسسي يمكن التحقق من منطقية الفروض وطرق القياس التي بنيت عليها المعلومات المستقبلية من الإدارة.</p> <p>٩- في ظل هيكل الملكية المؤسسي يتم عرض المعلومات المستقبلية بشكل مبسط وواضح وخالي من التعقيد.</p> <p><u>البنود المتعلقة بهيكل الملكية الحكومية:</u></p> <p>١٠- في ظل هيكل الملكية الحكومية تؤثر المعلومات المستقبلية المالية أو غير المالية المفصح عنها من الإدارة على عملية إعداد تنبؤات المحللين الماليين ومن ثم اتخاذ القرار الاستثماري.</p> <p>١١- في ظل هيكل الملكية الحكومية تتميز المعلومات المستقبلية المفصح عنها بقيمة تنبؤية تساعد في إعداد التنبؤات عن أداء الشركة المستقبلي.</p> <p>١٢- في ظل هيكل الملكية الحكومية يمكن استخدام المعلومات المستقبلية في تقييم وتعديل التوقعات السابقة.</p> <p>١٣- في ظل هيكل الملكية الحكومية تصل المعلومات المستقبلية لمتخذى القرار في التوقيت الملائم لعملية صنع القرار.</p> <p>١٤- في ظل هيكل الملكية الحكومية تفصح الشركة عن المعلومات المستقبلية ذات الأهمية النسبية المرتفعة حيث حدتها أو تحريفها يؤثر جوهرياً في عملية اتخاذ القرار الاستثماري.</p> <p>١٥- في ظل هيكل الملكية الحكومية تعبر المعلومات المستقبلية عن واقع الأحداث الاقتصادية بدون تحيز وبدون أخطاء.</p> <p>١٦- في ظل هيكل الملكية الحكومية توفر الإدارة معلومات مستقبلية تخص الفترة السابقة بحيث يتمكن متخذوا القرار من مقارنة المعلومات المستقبلية لهذه الفترة بسابقتها.</p> <p>١٧- في ظل هيكل الملكية الحكومية يمكن التحقق من منطقية الفروض وطرق القياس التي بنيت عليها المعلومات المستقبلية من الإدارة.</p>
--	--	--	--	--

				<p>١٨- في ظل هيكل الملكية الحكومية يتم عرض المعلومات المستقبلية بشكل مبسط وواضح وخالي من التعقيد.</p> <p><u>البنود المتعلقة بهيكل الملكية العائلية:</u></p> <p>١٩- في ظل هيكل الملكية العائلية تؤثر المعلومات المستقبلية المالية أو غير المالية المفصّل عنها من الإدارة على عملية إعداد تنبؤات المحللين الماليين ومن ثم اتخاذ القرار الاستثماري.</p> <p>٢٠- في ظل هيكل الملكية العائلية تتميز المعلومات المستقبلية المفصّل عنها بقيمة تنبؤية تساعد في إعداد التنبؤات عن أداء الشركة المستقبلي.</p> <p>٢١- في ظل هيكل الملكية العائلية يمكن استخدام المعلومات المستقبلية في تقييم وتعديل التوقعات السابقة.</p> <p>٢٢- في ظل هيكل الملكية العائلية تصل المعلومات المستقبلية لمتخذ القرار في التوقيت الملائم لعملية صنع القرار.</p> <p>٢٣- في ظل هيكل الملكية العائلية تفصح الشركة عن المعلومات المستقبلية ذات الأهمية النسبية المرتفعة حيث حذفها أو تحريفها يؤثر جوهرياً في عملية اتخاذ القرار الاستثماري.</p> <p>٢٤- في ظل هيكل الملكية العائلية تعبر المعلومات المستقبلية عن واقع الأحداث الاقتصادية بدون تحيز وبدون أخطاء.</p> <p>٢٥- في ظل هيكل الملكية العائلية توفر الإدارة معلومات مستقبلية تخص الفترة السابقة بحيث يتمكن متخذوا القرار من مقارنة المعلومات المستقبلية لهذه الفترة بسابقتها.</p> <p>٢٦- في ظل هيكل الملكية العائلية يمكن التحقق من متطّقة الفروض وطرق القياس التي بنيت عليها المعلومات المستقبلية من الإدارة.</p> <p>٢٧- في ظل هيكل الملكية العائلية يتم عرض المعلومات المستقبلية بشكل مبسط وواضح وخالي من التعقيد.</p> <p><u>البنود المتعلقة بهيكل الملكية الإدارية:</u></p> <p>٢٨- في ظل هيكل الملكية الإدارية لا تؤثر المعلومات المستقبلية المالية أو غير المالية المفصّل عنها من الإدارة على عملية إعداد تنبؤات المحللين الماليين ومن ثم اتخاذ القرار الاستثماري.</p> <p>٢٩- في ظل هيكل الملكية الإدارية لا يُعتمد على المعلومات المستقبلية المفصّل عنها عند إعداد التنبؤات عن أداء الشركة المستقبلي.</p>
--	--	--	--	--

				<p>٣٠- في ظل هيكل الملكية الإدارية لا يعتمد على المعلومات المستقبلية في تقييم وتعديل التوقعات السابقة.</p> <p>٣١- في ظل هيكل الملكية الإدارية لا تصل المعلومات المستقبلية لمتخذي القرار في التوقيت الملائم لعملية صنع القرار.</p> <p>٣٢- في ظل هيكل الملكية الإدارية تبدو المعلومات المستقبلية غير ذات أهمية حيث حذفها أو تحريفها لن يؤثر جوهرياً في عملية اتخاذ القرار الاستثماري.</p> <p>٣٣- في ظل هيكل الملكية الإدارية قد لا تعبر المعلومات المستقبلية عن واقع الأحداث الاقتصادية بدون تحيز وبدون أخطاء.</p> <p>٣٤- في ظل هيكل الملكية الإدارية لا تحرص الإدارة على نشر معلومات مستقبلية تخص الفترة السابقة.</p> <p>٣٥- في ظل هيكل الملكية الإدارية لا يتوفر التحقق من منطقية الفروض وطرق القياس التي بنيت عليها المعلومات المستقبلية من الإدارة.</p> <p>٣٦- في ظل هيكل الملكية الإدارية يتم عرض المعلومات المستقبلية بشكل غير واضح ومعقد.</p> <p><u>البيود المتعلقة بتحقيق ملاءمة المعلومات المستقبلية</u></p> <p>- تؤثر المعلومات المستقبلية المالية أو غير المالية المفصّل عنها من جهة الإدارة على عملية إعداد تنبؤات المحللين الماليين ومن ثم اتخاذ القرار الاستثماري.</p> <p>- المساعدة في اعداد التنبؤات عن أداء الشركة المستقبلي.</p> <p>- تساعد المعلومات المستقبلية في تقييم وتعديل التوقعات السابقة.</p> <p>- تصل المعلومات المستقبلية لمتخذي القرار في التوقيت الملائم لعملية صنع القرار.</p> <p>- تتمتع المعلومات المستقبلية بأهمية كبيرة حيث حذفها أو تحريفها يؤثر جوهرياً في عملية اتخاذ القرار الاستثماري.</p> <p>- تعبر المعلومات المستقبلية عن واقع الأحداث الاقتصادية بدون تحيز وبدون أخطاء.</p> <p><u>البيود المتعلقة بالتمثيل الصادق للمعلومات المستقبلية</u></p> <p>- توفر الإدارة معلومات مستقبلية تخص الفترة السابقة بحيث يتمكن متخذوا القرار من مقارنة المعلومات المستقبلية لهذه الفترة بسابقتها.</p> <p>- التحقق من منطقية الفروض وطرق القياس التي بنيت عليها المعلومات المستقبلية.</p> <p>- عرض المعلومات المستقبلية بشكل مبسط وواضح وخالي من التعقيد.</p>
--	--	--	--	--

أسئلة مفتوحة:

١- ما هي مقترحاتكم بشأن تحسين الإفصاح الاختياري عن المعلومات المستقبلية في ظل الأنماط المختلفة من هيكل الملكية في الشركات غير المالية المصرية؟

.....
.....
.....

٢- ما هي المحددات الأخرى بخلاف هيكل الملكية التي تؤثر في نظركم على جودة المعلومات المستقبلية المفصح عنها في الشركات غير المالية المصرية؟

.....
.....

شكرا لتعاونكم وسعة صدركم

الباحثان

د/ سوسن فوزى عساف، د/ هدى حميم عيسى